

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

التنظيمات الإدارية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني
الثاني (1250-1329هـ / 1835-1911م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إشراف الأستاذة:

رحيمة بيشي

إعداد الطالبة:

- مروى بن سانية

الاسم واللقب	الصفة
د/ جعفري أحمد	رئيساً
د/ طاس إبراهيم	مناقشاً
أ/ بيشي رحيمة	مشرفاً ومقرراً

الموسم الجامعي:

1440-1441هـ / 2019-2020م

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى نبع الحنان، إلى من كرمت بجنة تحت الأقدام، إلى من تحملت أعباء الحياة، وكانت سندي في المطبات، إلى من سهرت الليالي لرؤية نور النجاحات إلى أغلى الحبايب أُمِّي الغالية حفظها الله.

إلى من أفنى شبابه في سبيل تعليمي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من مهد لي طريق

العلم والفلاح لأتمتع بضلال النجاح، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من عشت معهم طفولتي وشبابي، وتقاسمت معهم أحزاني وأفراحي إلى أخواتي: إيمان وابتسام وإلى إخوتي: محمد أنور وعبد الله.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي كل باسمه ومقامه.

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ، وإلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تاريخ المغرب العربي الحديث دفعة

2020/2019م.

إلى كل من دعمني بالكلمة الطيبة، والنصيحة اللينة، والنقد البناء، والدعاء بظهر الغيب.

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي نورنا بنور العقل، وهداني إلى طريق المعرفة ووفقني لإتمام هذا العمل، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الشكر بعد الرضى،
والصلاة والسلام على رسول الله.

وإنه من قبيل الفضل والعرفان بالجميل أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذتي
بيشي رحيمة التي تفضلت علي بقبولها الإشراف على مذكري، وعلى حسن معاملتها، فلها
مني كل الشكر على جهدها وتوجيهاتها القيمة ونصائحها البناءة.

كما أتقدم بأزكى عبارات الشكر للجنة العلمية التي وافقت على مناقشة مذكري وتكبدت
عناء قراءتها وتصحيحها.

وأسدي أرقى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات:

الكلمة	المختصر
ترجمة	تر
الطبعة	ط
دون مكان نشر	د م
دون تاريخ نشر	د ت
الجزء	ج
ميلادي	م
هجري	هـ
تعريب	تع
مراجعة	مر
تحقيق	تح
مراجعة و تحقيق	مر تق
مجلد	مج
صفحة	ص
صفحات عديدة متلاحقة	ص ص

القسم الأجنبي:

P	Page
---	------

مقدمة

مقدمة:

شهدت طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) مجموعة من التنظيمات الإدارية ، وذلك تماشياً وموجة الإصلاحات التي أصدرتها الدولة العثمانية وطبقتها في كافة ولاياتها، وشملت هذه الإصلاحات كل الجوانب الإدارية، العسكرية، القضائية وحتى المالية، وذلك بغية تشكيل إدارة عثمانية جديدة ، ومن جهة أخرى كان الهدف من وراء هذه التنظيمات والإصلاحات الإدارية محاولة إنعاش، إن لم نقل إحياء الإدارة في طرابلس الغرب من الركود و التراكمات التي عرفتھا في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية، بالإضافة إلى سعي العثمانيين إلى محاولة المحافظة على إيالة طرابلس الغرب في شمال إفريقيا ، وسعيهم إلى مسايرة التطور الحاصل في الجوانب الإدارية المذكورة اقتداءً بمثيلاتها في الدول الأخرى ولاسيما الدول الغربية.

الإطار الزمني والمكاني:

بالنسبة لحدود دراسة موضوعي الموسوم بالتنظيمات الإدارية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) ، فقد تعرضت لدراسة فترة العهد العثماني الثاني لطرابلس الغرب ، أي من سنة 1835 م باعتبارها سنة مفصلية في تاريخ طرابلس الغرب و ذلك لانهيار الأسرة القرمانلية و بداية عهد جديد لها و هو الحكم العثماني المباشر، إلى غاية 1911م وهي السنة التي وقعت فيها طرابلس تحت الاحتلال الإيطالي .

أما بخصوص الحدود المكانية لموضوع الدراسة فقد شمل طرابلس الغرب كإطار مكاني في مجال البحث.

دواعي اختيار الموضوع:

وقد انقسمت أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى ذاتية وموضوعية.

أما الذاتية فتمثلت في رغبتني الجامحة في البحث في تاريخ ليبيا الحديث

أما الأسباب الموضوعية التي كانت وراء اختياري لهذا الموضوع تجسدت في:

- محاولة إعطاء دراسة شاملة للتنظيمات الإدارية الحاصلة في طرابلس الغرب.
- الرغبة في دراسة العلاقة بين إدارة طرابلس والإدارة العثمانية في الباب العالي.
- محاولة معرفة العهد الجديد في طرابلس أي عهد التنظيمات الإدارية.

الإشكالية:

لقد كان لصدور التنظيمات العثمانية في الأستانة الأثر البالغ والانعكاس الواضح على إيالة طرابلس الغرب، ولعل هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: إذا سلمنا بسعي الدولة العثمانية بإقامتها لتنظيمات في مختلف الهياكل الإدارية وتطبيقها على كافة ولاياتها فكيف تجلّى ذلك في ولاية طرابلس الغرب؟ أو ماهي طبيعة التنظيمات الإدارية التي عرفتها طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني؟ وضمت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي:

- ماهي التنظيمات السائدة في طرابلس قبل فترة العهد العثماني الثاني؟
- ماهي التنظيمات الإدارية والعسكرية التي عرفتها طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني؟ وماهي الهياكل الإدارية المستحدثة في هاذين الجانبين؟
- ما نوع الضرائب المفروضة على الأهالي و كيف نظمت طرق جبايتها؟
- كيف كانت الدولة العثمانية تُسير النظام القضائي في طرابلس؟ وماهي المحاكم التي عرفتها الولاية بعد عهد التنظيمات؟

الخطة المعتمدة في الدراسة:

وعلى ضوء ما قرأت ارتأيت أن أقسم موضوع مذكري إلى مقدمة، فصل تمهيدي، ثلاثة فصول وخاتمة، وذيلتها بمجموعة من الملاحق.

وقد تناولت في المقدمة التعريف بالموضوع، وذلك من خلال تحديد الإطار الزمني والمكاني لهذه الدراسة، وأسباب اختياري للموضوع، وكذا الإشكالية المطروحة بالإضافة إلى التعريف بالخطة المعتمدة في هذه الدراسة، كما ذكرت في المقدمة الدراسات السابقة والمنهج المعتمد خلال هذه الدراسة، وعرّفت بأهم المصادر و المراجع المعتمدة، كما أشرت إلى الصعوبات المعترضة أثناء هذه الدراسة.

- **الفصل التمهيدي:** الذي جاء تحت عنوان التنظيمات الإدارية في طرابلس الغرب قبل 1835م، حيث تناولت فيه واقع التنظيمات في هذه الفترة وذلك لتقديم رؤية سابقة لفترة موضوع الدراسة .

- **الفصل الأول :** أدرجته تحت عنوان التقسيمات الإدارية و العسكرية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني ، وقد عالجته فيه التنظيم الإداري في المتصرفيات و الأقضية والنواحي ، كما درست نظام البلديات باعتباره هيكلًا إداريًا مستحدثًا ، كما تطرقت إلى النظام العسكري باعتبار أن الدولة العثمانية دولة عسكرية بامتياز ، فتحدثت عن القوات البحرية والبرية المتمثلة في القوات النظامية و الرديف و قوات الأمن ، و اشرت إلى الأسلحة المخصصة لكل قوة ، كما قمت بدراسة التحصينات العسكرية .

- **الفصل الثاني:** عنونته ب النظام المالي في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني ، ناقشت فيه أنواع الضرائب المفروضة على أهالي طرابلس، وكذا طرق جباية هذه الضرائب ، وفي ما أنفقت السلطة الضرائب المحبأة .

- **الفصل الثالث:** الذي جاء تحت عنوان التنظيمات القضائية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني ، فقد قمت في هذا الفصل بدراسة درجات وأنواع المحاكم القضائية، والأجهزة القضائية التي تدير هذا النظام، ومعرفة العقوبات والأحكام التي تصدرها هذه الهيئة في حق المجرمين.

وفي الأخير ختمت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها. بالإضافة إلى الملاحق التي تنوعت ما بين خرائط وجداول ، وبيبلوغرافية الدراسة و فهرسة للموضوعات .

الهدف من الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة الإدارية بين السلطة العثمانية وولاياتها في طرابلس الغرب خلال تلك المرحلة، وذلك من خلال دراسة مختلف الإصلاحات والتنظيمات الإدارية التي سعت من خلالها الدولة العثمانية جاهدة للمحافظة على طرابلس الغرب.
- وتهدف أيضا إلى التعرف على مختلف التنظيمات العثمانية المستحدثة في الإيالة في تلك الفترة .
- محاولة تسليط الضوء على التغييرات الجذرية التي مست مختلف الجوانب الإدارية بأنواعها.

الدراسات السابقة:

لقد كانت هنالك اجتهادات سابقة لموضوع دراستي ،ومن أهم تلك الدراسات نذكر على رأسها مذكرة الماستر للطالبتين حليلة النحاس وفايزة مزارى التي كانت بعنوان ليبيا خلال العهد القرمانلي(1711-1835م) ،ورسالة الماجستير للطالب احمد إبراهيم احمد الترهوني بدراسته المعنونة ب الأوضاع العسكرية لإيالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي(1711-1835م)، فقد استأنست بهاتين الدراستين في الفصل التمهيدي ،أما الدراسات التي تتقاطع وتصب في موضوعي نذكر: مذكرة الماستر للطالبة نيقرو مسعودة في دراستها الموسومة ب جوانب من حركة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب (1835-1911م) إداريا و قضائيا ، فقد استفدت منها كثيرا خاصة في فصلها الثاني الذي تناول الجانب القضائي ، وكذا أطروحة الدكتوراه للطالب أبو القاسم السنوسي قنة محمد التي كانت بعنوان واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني (1835-1911م) (دراسة تاريخية للأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية) ، فقد استفدت من هذه الأطروحة كثيرا في حديثي عن الجانب المالي و القضائي، بالإضافة إلى رسالة الماستر للطالبتين آمال بن فرحات و ياسمينه بن فرحات التي كانت تحت عنوان ولاية طرابلس الغرب في عهد الوالي أحمد راسم باشا

(1881-1896م) ، فقد اعتمدت عليها عندما أشرت إلى التحصينات العسكرية في طرابلس

الغرب .

منهج الدراسة:

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي وذلك لتلائمه والموضوع المدروس، بغية سرد التنظيمات الإدارية التي شهدتها طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني وتقديم وصف دقيق للنظم الإدارية التي عرفتها طرابلس في تلك الحقبة.

التعريف بأهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

الوثائق المنشورة :

- 1) سالنامة ولاية طرابلس الغرب، دفعة 11، 1302، والتي هي عبارة عن تقويم صادر من إدارة الدولة العثمانية ، وتحتوي السالنامة عن معلومات دقيقة عن التنظيمات الإدارية ، وقد استفدت منها كثيرا في التنظيمات القضائية .
- 2) الدستور: ترجمه للعربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، وقام بمراجعته وتدقيقه خليل أفندي الخوري، وقد وضفت هذا الكتاب في مناقشتي للجرائم و العقوبات التي اتبعتها الدولة العثمانية في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأهالي .
- 3) وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية (1881-1911م)، حيث قام بمراجعته وتحقيقه أحمد صدقي الدجاني، وهو كتاب وثائقي مهم في تاريخ طرابلس في فترة العهد العثماني الثاني وقد وظفته في حديثي عن نظام البلديات .
- 4) مجموعة مؤلفين: طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية ،وهو أيضا من الكتب الوثائقية الهامة لطرابلس، و قد إستعنت به عندما تطرقت بالحديث عن التنظيمات الإدارية و العسكرية .

المصادر:

- 1) أحمد بك النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، وهو من المصادر المهمة في تاريخ طرابلس الغرب ، واستفدت منه كثيرا بجزئية الأول و الثاني.
- 2) محمد بن عثمان الحشائشي : رحلة الحشائشي إلى ليبيا 1895م ،جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، حققه علي المصري، وهو كتاب قيم يحمل معلومات جيدة ذلك لأن مؤلفه زار طرابلس في سنة 1895م ، وقد اعتمدت عليه في دراستي للتنظيمات الإدارية في هذه الفترة.

المراجع:

- 1) كامل علي مسعود الوبية: الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842-1911م)، الذي قام بمراجعته الدكتور الطاهر خلف البكاء، فقد اعتمدت عليه في كافة فصول دراستي وذلك لاحتوائه على معلومات مفصلة وقيمة عن واقع التنظيمات الإدارية بكل جوانبها خلال العهد العثماني الثاني.
- 2) فرانشكو كوروو : ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، الذي قدمه وعربه خليفة محمد التليسي، وقد استعنت به في الفصل الأول في حديثي عن التنظيمات الإدارية التي عرفتها طرابلس الغرب، كما استفدت منه في معرفة الهياكل الإدارية المستحدثة كالبلديات التي عرفتها طرابلس سنة 1872م .
- 3) نيكولاي إيليتش بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ترجمه و قدمه عماد حاتم ، فيه معلومات قيمة عن تاريخ طرابلس الغرب واستفدت منه كثيرا في الفصل الأول في حديثي عن التقسيمات الإدارية .
- 4) محمد الطاهر عريبي: وثائق السراي الحمراء بمدينة طرابلس، وقد اعتمدت عليه عندما تطرقت إلى أصناف الضرائب التي كانت مفروضة على الأهالي، بالرغم أنه لا يحتوي على معلومات مفصلة في هذا الجانب.

5) خليفة محمد الذويبي: الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي (1881-1911م)، استفدت من هذا الكتاب بشكل كبير في حديثي عن النظام العسكري

في تلك الفترة كحديثي عن القوات البرية وتقسيماتها وحتى القوات البحرية.

الصعوبات:

أثناء إنجازي لهذه الدراسة واجهتني بعض الصعوبات من بينها:

- توفر أغلب الكتب بصيغة إلكترونية وهذا ما أرهقني بعض الشيء، إلا أنه أفضل من انعدامها.
 - شح المكتبة الجامعية وحتى الولاية من المصادر والمراجع التي تهتم بتاريخ طرابلس الغرب.
 - ومن الصعوبات أيضا عدم تمكني من اللغات الأجنبية وهذا ما منعي من الاستفادة من معلومات هذه المراجع.
 - وجود فيروس كورونا المستجد الذي حال دون التواصل المباشر مع الأستاذة المشرفة.
- وفي الأخير وبعد الشكر لله والثناء عليه على توفيقه لي في إكمال وإنجاز هذه الدراسة، وإنه من قبيل الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذتي المشرفة رحيمة بيشي التي طالما احتوتني بعاطفتها كأم، وعلى تفضلها وقبولها الإشراف عليّ، وعلى نصائحها وتوجيهاتها السديدة وعلى مساعدتها الكبيرة بخبرتها العلمية في سبيل إنجاز هذه المذكرة، كما لا يفوتني أن أشكر اللجنة العلمية على تكريمها وقبولها مناقشة مذكرتي.

وأخيرا ما يسعني إلا أن أقول إنما أصبت فيه من هذه الدراسة فهو بتوفيق من الله، وإن أخطأت

فمني وتلك هي سنة البشر.

الفصل التمهيدي

التنظيمات الإدارية في طرابلس الغرب قبل 1835م

المبحث الأول: النظم الإدارية والعسكرية في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة

القرمانلية

المبحث الثاني: النظام المالي في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية

المبحث الثالث: النظام القضائي في العهد العثماني الأول

وعهد الأسرة القرمانلية

المبحث الأول: النظم الإدارية والعسكرية في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية

أولاً: التنظيمات الإدارية:

بعد استنجد أهالي طرابلس من الدولة العثمانية لتخليص بلادهم من احتلال فرسان مالطا⁽¹⁾، استجاب السلطان العثماني سليمان الأول⁽²⁾ (1495-1566م) لهذا الطلب، وكلف مراد آغا بمهام إمارة تاجوراء⁽³⁾، حيث اعتمد هذا الأخير على الشيوخ والوجهاء والأهالي في إدارة أمور الإمارة والعمل على توسيعها⁽⁴⁾.

ولعل ما يؤكد هذا القول ما جاء على لسان النائب بقوله: "ولما تفاقم الخطب على أهل طرابلس واستفحل أمر ما نزل بهم من فتنة الإسبانيول ومغالبتهم على حاميتها وطلوعهم على أهلها بيوم الخسف، انتدب أهلها سكنة تاجوراء ووفدوا وفدهم إلى دار السعادة العلية مستنجدين بالخلافة الإسلامية⁽⁵⁾".

(1) فرسان مالطا: هي منظمة كانت في البداية عبارة عن مؤسسة دينية خيرية، وعند نشوب الحروب الصليبية حولت هذه الهيئة إلى منظمة عسكرية تهتم بمعالجة الجرحى في المعارك، ثم تحولت إلى عصابة من القراصنة في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. للمزيد ينظر: عمر محمد الباروني: الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، دم، دت، ص-ص 75-76.

(2) سليمان الأول: ولد في 6 نوفمبر 1494م في مدينة طرابزون، تولى الخلافة بعد أبيه من سنة (1520-1566م)، وفي عهده بلغت الدولة أوج قوتها. للمزيد ينظر:

Gabor Agostino and Bruce Masters: Encyclopaedia of the Ottoman empire, Facts on file, New York, 2009, p541.

(3) تاجوراء: هي بلدة من بلاد طرابلس القديمة، تقع في الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس، وكانت مركزاً لمحاربة فرسان مالطا أيام خير الدين بربروسا، للمزيد ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ط1، طرابلس-ليبيا، 1968م، ص75.

(4) خالد يوسف: الأوضاع العامة في ولاية طرابلس الغرب تحت حكم الولاة العثمانيين البكلكريكية (1551-1609م)، في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 01، 2014م، ص-ص 182-183.

(5) أحمد بك النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب-ليبيا، دت، ج1، ص186.

1- عهد البكلرباي⁽¹⁾ (1551-1603م):

مثل هذا النظام كل من:

أ- مراد آغا:

أقام مراد آغا في تاجوراء منذ (926هـ/1551م) كوالي للدولة العثمانية على طرابلس الغرب، ومن بين أعماله أنه قام بتحسين علاقاته مع جيرانه من القبائل المجاورة والعربان نظرًا لقلّة جيشه، كما شيد الكثير من المباني في تاجوراء، وبذل جهده في حمايتهم من بطش النصارى، أما من الناحية الإدارية قام بتنظيم إدارة البلاد وإعمارها⁽²⁾، وعمل على تحويل مركز الولاية من تاجوراء إلى مدينة طرابلس وجعل قلعتها مقرًا دائمًا للحكم⁽³⁾.

ب- درغوث باشا:

بعد مراد آغا عُيّن درغوث باشا على طرابلس التي صارت تحت إمرته، فبادر في إخضاعها له عسكريًا وفرض على أهلها الولاء له، علاوة على ذلك أجبر أهل ترهونة المتمردين على الانصياع والطاعة، كما عمل على تعمير الإيالة بالسكان⁽⁴⁾، وعمل على إصلاح ما خربه الإسبان وفرسان

(1) بكلرباي: أو بكلربك أي بك البكوات وهو لقب أُطلق على حكام الولايات في العهد العثماني إلى جانب لقب الباشا. للمزيد ينظر: حسان حلاق، عباس الصباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت 1999م، ص42.

(2) عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: عبد السلام أدهم، دم، 1969م، ص53.

(3) خالد يوسف: المرجع السابق، ص188.

(4) شارل فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر: محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قار يونس، ط3، بنغازي، 1994، ص110.

مالطا من أسوار وأبراج، ومن بين اهتماماته أيضًا أنه قام بتوسيع حدود طرابلس حتى تشمل حكمه صفاقس وبرقة⁽¹⁾، إلى الحدود المصرية، وقد شهدت طرابلس الأمن في أيام حكمه⁽²⁾.

وقد تعاقب على طرابلس بعد درغوث كل من العلي جعفر باشا، وغيرهم من الذين وضعوا أسس التنظيم الإداري للإيالة، فقسمت البلاد في عهدهم إلى ثلاث مناطق أُطلق عليها قائمقاميات وهي طرابلس وبنغازي ومصراته⁽³⁾.

وأُسندوا إدارة الأقاليم الداخلية إلى الأمراء والزعماء المحليين، ولم يتدخلوا في الحياة العامة للسكان خلال هذه الفترة⁽⁴⁾.

2- عهد الدايات⁽⁵⁾ (1603-1711م):

أ- سليمان داي: (1603-1613م)

كان أول داي على رأس الإيالة، وتسميه العامة صفر داي؛ عينه الإنكشارية دون الرجوع إلى الباب العالي، فقد تحكم الإنكشارية في أمور طرابلس وأصبحوا يثرون ويعزلون ويعينون دون أن يكون لإسطنبول دخل في ذلك، تولى سليمان داي أمر الخزينة والخراج وحسنت سيرته وقويت شوكته فقتل

(1) بَرْقَة: بفتح الباء والقاف وسكون الراء في الوسط، اسم عرفت به مدينة المرج الحالية. للمزيد ينظر: باسم جاسم محمد شطب: القبيلة والدولة والشيخ المرابط الأوضاع العامة في إقليم برقة منذ احتلاله من قبل القوات العثمانية في منتصف القرن 17 حتى القرن 19م، في مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 01، 2014م، ص 122.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المدار الإسلامي، ط4، بيروت-لبنان، 2007م، ص- ص 307-309.

(3) كامل علي مسعود الويبة: الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842-1911م)، مر: الطاهر خلف البكاء، الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة الاشتراكية العظمى، 2005م، ص 18.

(4) عطية الويشي: العثمانيون بطرابلس الغرب جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/1551-1912م)، في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 140، جامعة الكويت، 2017م، ص 129.

(5) الدايات: أي داي وهو مصطلح أُطلق في بداية الأمر للدلالة على الملائم في الخدمة عند الإنكشارية. للمزيد ينظر: حسان الحلاق، عباس الصباغ: المرجع السابق، ص 88.

بعض رؤساء الجند الذي اعتادوا الثورة على كل والي؛ ولعل ما يؤخذ عليه خلال فترة حكمه الظلم الذي مارسه رفقة جنوده على أهالي تاجوراء من تدمير وتخريب ونهب لأموالهم ومواشيهم، فشكوه إلى السلطان أحمد الأول الذي أرسل إليهم قائد الأسطول العثماني كي يعاقب سليمان داي، ويطبق فيه حكم الإعدام على مرأى من رعيته⁽¹⁾.

ب- شريف باشا: (1614-1630م)

بعد موت سليمان داي نصب الجند رجلاً شريفاً من أهل القسطنطينية، جاء إلى طرابلس زمن سليمان داي وكان حكيماً يداوي المرضى، ثم انتقل إلى تونس ومن بعدها إلى الجزائر التي بقي فيها مدة من الزمن، ولما رجع إلى طرابلس وجد سليمان داي قد قتل، فولاه الجند أمر البلد وبايعوه على ذلك⁽²⁾.

وقد تعاقب على حكم طرابلس خمس وعشرون داياً خلال مائة وسبع سنوات، اتسمت فترة حكمهم بالاضطرابات وفقدان الأمن⁽³⁾.

-التنظيم الإداري في عهد الأسرة القرمانية:

ينبغي أن نُشير أن الأسرة القرمانية هي أسرة تركية الأصل من مدينة قرمان، ويرجع ذلك إلى بقاء جدهم مصطفى في ليبيا الذي كان من جنود سنان باشا، فتزوج من فتاة طرابلسية وبذلك تشكلت فئة القولوجولية⁽⁴⁾.

(1) الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح، بيروت، 1970م، ص-ص 170-172.

(2) أبو عبد الله محمد بن خليل غلبون الطرابلسي: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، القاهرة، 1349م، ص 104.

(3) مجموعة من الأساتذة والباحثين: معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008م، ص 105.

(4) حليلة النحاس، فائزة مزاري: ليبيا خلال العهد القرماني (1711-1835م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: نور الدين بالعربي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016م، ص 39.

شهدت ليبيا أثناء حكم الأسرة القرمانيية فترة من الاضطرابات والفوضى نتيجة سوء الحكم والإدارة ناهيك عن الثورات الشعبية وفتن الإنكشارية، فكان أول والي على طرابلس في حكم هذه الأسرة هو أحمد القرماني الذي يعتبر مؤسس هذه الأسرة⁽¹⁾.

أما بخصوص التنظيمات الإدارية في ظل هذه الأسرة، فقد ظلت كما كانت عليه في العهد العثماني باعتبار بنغازي وطرابلس أهم الوحدات الإدارية، فكان الباشا القرمانيي يحكم طرابلس، بينما أسندت شؤون بنغازي لأحد أبنائه أو أصدقائه، فقد عين أحمد باشا القرمانيي مثلاً أخاه الحاج شعبان بك عاملاً عنه في برقة وبنغازي، أما المنصب الثاني للباشا فهو المنصب الذي في العادة يمنح لأحد أبناء الباشا الذي يصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن مهامه كذلك الحفاظ عن الأمن وجباية الضرائب⁽²⁾.

ويساعد الباشا كل من:

1- الديوان: يتكون الديوان من الباشا، باعتباره المسؤول عن رئاسة الديوان، وفي حالة غيابه ينوب عنه الأكبر سناً من الأعضاء، ويضم في عضويته كذلك قائد البحرية والخزندار⁽³⁾ وشيخ البلد والقاضي الشرعي وقائد الجيش الإنكشاري، بالإضافة إلى ستة موظفين ليس لهم الحق في التصويت وإبداء الرأي، أربعة منهم تسند إليهم مهمة الأعمال الكتابية، واثنان مكلفان بأعمال الترجمة، بحيث أحدهم يمارس الترجمة من العربية إلى التركية والثاني عكس ذلك⁽⁴⁾.

ويعقد هذا الديوان اجتماعاته العادية مع الأعضاء الذين سبق ذكرهم بجلسات من الصباح حتى الظهر، وخلال هذه الفترة يسمح للأهالي بتقديم انشغالاتهم ورغباتهم وطرح شكواهم،

(1) إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، 1997م، ص-ص 143-144.

(2) هنري حبيب: ليبيا بين الماضي والحاضر، تر: شاكراً إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، الإسكندرية، 1981م، ص 65.

(3) خزندار: هو أمين الخزانة أو أمين الصندوق، وهو مسؤول عن نفقات الحرم السلطاني. للمزيد: محمود عامر: المصطلحات

المتداولة في الدولة العثمانية، في مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جانفي - جوان 2012، ص 372.

(4) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 20.

وبعدها يقوم الديوان بدراسة ومناقشة ما تقدم إليه ويصدر قراراته فيها، أما فترة ما بعد الظهر فلا يسمح للأهالي بمراجعة الديوان لأنه يتخصص بالعمل على البحث في الأمور المتعلقة بالدولة، ويوم الجمعة يعطل الديوان جلساته الرسمية باعتباره يوم عطلة⁽¹⁾.

أما الجلسة الخاصة للديوان فقد كانت تعقد يوم الثلاثاء، وتكون بحضور الباشا وكبير الوزراء، ووزير الخارجية، تناقش فيها الأعمال التي قام بها أعضاؤه.

كما يأخذ رأي الباشا في القضايا التي لا يحق للديوان إصدار قرارات بشأنها قبل أن يبدى الباشا رأيه فيها، وللديوان صلاحيات وامتيازات كبيرة فله الحق في النظر في قضايا المتهمين بالجرائم المختلفة، وله الحق في إصدار الأحكام المناسبة في حقهم وتنفيذها، باستثناء عقوبات الإعدام وقطع بعض أعضاء الجسم التي لا يمكن تنفيذها إلا بعد موافقة الباشا عليها⁽²⁾.

2- آغا: أي آغا الإنكشارية، وهو قائد جميع الجيوش قبل أن يتولاها البك مباشرة ويساعده آغوات آخرون.

3- راييس البحر: وهو أول سلطة بحرية، له مهمة تولي شؤون الميناء ويرأس عددًا آخر من الرؤساء.

4- شيخ البلد: وهو العميد البلدي الذي يتولى شؤون المواطنين، كما يتولى أربعة أو خمسة أشخاص يُعرفون باسم خوجة⁽³⁾.

5- الكاهية أو الكتخددا: وهو المسؤول عن الأمن، كما يعتبر نائبًا للوالي في الشؤون العسكرية والإدارية، وحتى في فترات غيابه، ويكون الكاهية في العادة من أصحاب الوالي والمقرين له.

(1) عمر علي بن إسماعيل: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795-1835م)، مكتبة الفرجاني، طرابلس- ليبيا، 1966م، ص 166.

(2) كامل علي مسعود الوبية: المرجع نفسه، ص 21.

(3) إيتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط 2، 1991م، ص 357.

6- الدفتر دار: وهو الذي يختص بالأمر المالية، ونفقات الحكومة، بحيث يقوم بتسجيل إيرادات ومصروفات الإيالة، ويعاونه موظفون آخرون⁽¹⁾.

ثانيا: النظام العسكري في طرابلس الغرب

1- الجيش: كانت القيادة العامة للجيش بيد البك، الذي يرسل من القسطنطينية إلى طرابلس، بالإضافة إلى آغا برتبة عقيد لقيادة الانكشارية⁽²⁾، وينبغي أن نشير أنه قبل مغادرة بيالي باشا من طرابلس عمل على تدعيمها بالمدفعية وتزويدها بالعتاد والمعدات الحربية، كما أمر رجاله بالتعاون مع الحامية لتحسين التحصينات في القلعة⁽³⁾.

وكانت قوات الإنكشارية أهم وأقوى وأخطر الفرق العثمانية في طرابلس، وعلى رأس القوات الإنكشارية ضابط يسمى آغا أو البى، يساعده نائب له يسمى كيتخدا، بالإضافة إلى ثمانية مساعدين شواش، واثنان من الكتبة ومترجم، وهؤلاء الأعضاء يشكلون ما يُعرف بديوان الانكشارية⁽⁴⁾، وتجدد الإشارة أن للجيش نظام صارم وأن ترقية الجند تكون حسب الأقدمية، فمثلا المنتسب حديثا يطلق عليه قوللجي ومن مهامه القيام بأعمال تنظيف الغرف⁽⁵⁾.

(1) بثينة عباس الجنابي: نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، في مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 71، 2011م، ص 154.

(2) الإنكشارية: وهي بني تشيري ومنها كلمة الإنكشارية، وهو جيش مكون من فيلق الشباب المسيحيين الذي تم جذبهم إلى الخدمة العسكرية. للمزيد ينظر: إيرينا بيتروسيان: الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، دم، 2006م، ص 16.

(3) كُوستانزُورُ برنبا: طرابلس 1510 إلى 1850م، تع: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية، 1985م، ص-ص 58، 64.

(4) علي مسعود البلوشي: تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهد العثماني والقرماني (1551-1911م) نشأة ونمو وتطور المساجد الليبية، الجمعية الإسلامية العالمية، ص 24.

(5) محمد عمر مروان: الإنكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها، في المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 08، جوان 2017م، ص 323.

كما كان للانكشارية دور بارز في انتخاب رئيس بلقب الداى لإدارة البلاد، ومن الباشوات الذي استطاعوا المحافظة على مكانتهم في عهد الإنكشارية، نذكر على سبيل المثال محمد باشا السقزلي وعثمان باشا ومحمد باشا⁽¹⁾. وقد ثار الإنكشارية لعدة مرات خاصة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، مما أجبر الدولة العثمانية على إرسال تعزيزات عسكرية لاستتباب الوضع⁽²⁾. أما حالة الجيش في العهد القرمانلي (1711-1835م)، فقد حاول القرمانليون إدخال نوع من النظام الجديد في إعداد وتكوين جيوشهم مع الحفاظ على النظم التي كانت سائدة أثناء العهد العثماني الأول للبلاد (1551-1710م)، باعتبار أن النظم القديمة تعتمد على الجيوش النظامية ممثلة في الجيش الإنكشاري، أما الحديثة فحاولوا إيجاد فرق من الجيوش غير النظامية مصدرها الأساسي القوى المحلية في البلاد⁽³⁾.

(1) محمود ناجي: تاريخ طرابلس الغرب، تر: عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، دم، دت، ص153.
(2) أحمد محمود علو السامرائي، محمد حمزة حسين الدليمي: الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1826م، في مجلة التربية والعلوم، جامعة تكريت، العدد02، 2010م، ص77.
(3) احمد إبراهيم أحمد التزهوني: الأوضاع العسكرية لإيالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي (1711-1835م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: صالح مصطفى، مفتاح المزيني، جامعة عمر المختار، 2002م، ص41.

2- الأسطول البحري:

أما القوة الضاربة الثانية في الإيالة فكانت تتمثل في الأسطول الذي تشكلت نواته من السفن التي جاء عليها درغوث باشا من إسطنبول إلى طرابلس الغرب، ويرجع له الفضل في تأسيس الأسطول الطرابلسي، الذي أُرهب به الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط، وكان عدد السفن يتزايد من خلال بناء سفن جديدة أو الاستيلاء على سفن الأعداء، وكانت تصنع في طرابلس الغاليرات السريعة والغليونيات، وبخصوص المواد المستعملة في البناء كالأخشاب والتجهيزات الأخرى فكانت تستورد من أوروبا ومن جزر بحر إيجه⁽¹⁾.

أما في العهد القرمانلي فكان الأسطول يتكون من السفن والمراكب والزوارق المهداة من السلطان، أو المشتريات أو التي تم الاستيلاء عليها كما أشرنا، بالإضافة إلى عدد كبير من الزوارق والسفن الصغيرة التي تحمل ما يُقدر بثلاثين أو أربعين رجلاً، وتعد أفضل من ناحية الخدمة من السفن الكبيرة، وذلك راجع إلى سهولة تحويلها إلى أي اتجاه معاكس لسيورها أو هروبها بسرعة من الأعداء⁽²⁾.

فأحمد باشا القرمانلي منذ اعتقاله على رأس الإيالة سنة 1711م/1123هـ أولى عنايته واهتمامه بالأسطول، وتجلى ذلك من خلال إضافة عدد كبير من السفن، مما جعل الدول الأجنبية تخافه وتهابه، وحتى خليفته محمد باشا سار على نهجه.

(1) نيكولاي إيليتش بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، تر: عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، ليبيا، 2001، ص45.

(2) رودلفو ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، تر: طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس- ليبيا، دت ، ص32.

أما بخصوص لباس هؤلاء البحارة فكان لهم لباس خاص بهم يساعدهم على القيام بعملهم في البحر، ويتمثل في ذلك النعل الذي يشبه القارب، وسروال فضفاض، الذي تشده منطقة حول الوسط، وقد عُلقت فيها الخناجر والأسلحة الضرورية، وعلى الرأس ما يعرف بالسديري⁽¹⁾.

المبحث الثاني: النظام المالي في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانية

منذ دخول العثمانيين إلى ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، كان من البديهي أن ينظموا عملية جباية الضرائب من المواطنين، وذلك وفق الأعراف السائدة والطرق المتوارثة من الشريعة الإسلامية، كضريبة العشر الشرعي والخراج والمكوس الجمركية والضريبة الشخصية وغير ذلك من الضرائب، رضي الأهالي الليبيين بدفع هذه الضرائب في بادئ الأمر، باعتبار أن الأتراك أراحوا عنهم الخطر المسيحي، ولكن بعد تفاني هذا الخطر وتفاقم الصراع على السلطة واضطراب الأحوال بدأ المواطنون يشكون مما كان يفرض عليهم من ضرائب غير عادلة وليس لها أساس شرعي أو عرفي⁽²⁾.

ولم يتغير الوضع بالنسبة لولاية الأسرة القرمانية، فقد اعتمدوا في تمويل الخزانة بالدرجة الأولى على جباية الضرائب من الأهالي، علاوة على ذلك الضرائب التي كانت تفرض على السفن التجارية التي تمر بالموانئ الليبية، ذلك لأن طرابلس كانت بمثابة بوابة رئيسية وسوقاً تتدفق منه السلع الإفريقية إلى أوروبا، لكن لم يدم هذا الوضع طويلاً بسبب انقطاع الموارد المالية الكبيرة والإتاوات من عائدات البحر⁽³⁾.

(1) محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانية (1711-1835م) وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، جامعة قار يونس، بنغازي، 1997م، ص-ص 135-138.

(2) تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني (دراسة تاريخية اجتماعية)، الدار العربية للكتاب، 1988م، ص 209.

(3) أحمد سالم حماد: الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانية والمجتمع الطرابلسي أواخر العهد القرماني، في مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد 13، ماي 2016م، ص 04.

ويعصور لنا الطاهر الزاوي في كتابه "ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي" حجم هذه الضرائب وأنه لما تمت البيعة لمحمد باشا الساقزي بادر بفرض الضرائب لضعف الخزينة، ففرض على الدور شيئاً من الضرائب، وفرض على أبواب المدينة مكساً على الداخل والخارج، وكان مقدار هذا المكس ألفين وخمسمائة ريال، كما فرض على كل نخلة وزيتونة بيضة في كل سنة، وتكمن دلالة ضريبة البيضة على بؤس الحالة الاقتصادية التي تمر بها طرابلس، وعلى الفقر المدقع الذي عم أرجائها، ناهيك عن الاستبداد القاتل الذي أوصل البلاد إلى هذا الوضع⁽¹⁾.

وإذا تحدثنا عن عثمان باشا الذي كان إذا غنم غنيمة وكانت تحتوي على بضائع، فرض تلك البضائع والسلع على التجار بأغلى الأسعار، وعمم ذلك حتى على الحطابين والبقالين والنساجين وغيرهم، كما فرض على أجنة العنب شيئاً بسيطاً من الضرائب⁽²⁾.

وفي أواخر حكم يوسف القرمانلي ساءت الأحوال الاقتصادية لكثرة الضرائب التي كانت ترهق كاهل الأهالي على العموم والفلاحين بوجه الخصوص لتنوعها، لاسيما عندما باشر هذا الأخير باحتكار تجارة الحبوب، كما كان في كثير من الأحيان يلجأ إلى بيع المحاصيل مقدماً لتسديد ما عليه من ديون، و فرض يوسف باشا ضريبة على كل شجرة فاكهة أو شجرة زيتون، وكانت السلطات تأخذ أيضاً ضرائب عن الحيوانات والسمن والزيتون التي تباع في الأسواق، كما فرضوا ضرائب على المباني المملوكة لسكان مدينة طرابلس وأرجائها دون الأرياف، ضف إلى ذلك ضرائب البساتين والآبار لأهالي المنشية، كما فرضوا مبلغاً من المال على كل رجل، عرفت بضريبة الصائم أو ضريبة الرأس، وهي تأخذ عن كل الرجال البالغين⁽³⁾.

(1) الطاهر أحمد الزاوي: المرجع السابق، ص 179.

(2) ابن غلبون: المرجع السابق، ص 123.

(3) أحمدية سالم حماد: المرجع السابق، ص 4 - 6.

وكل من كان عاجزاً عن دفع الضريبة كان يُحمل على ظهر جمل ليسجن، أو يُكثف ويربط في ذيل حصان ويُجر إلى السجن، وإذا نجا من هذا العذاب فليس أمامه إلا الجلاء، وبذلك يلزم جاره بدفع ما كان عليه⁽¹⁾.

المبحث الثالث: النظام القضائي في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية

كان النظام القضائي في إيالة طرابلس الغرب يكون بتعيين القضاة من الباب العالي من طرف شيخ الإسلام⁽²⁾، وكانت إدارته بيد شيخ البلد الذي يسمى بالمفتي، ويعين هذا الأخير بموجب فرمان سلطاني بتشريع من مفتي اسطنبول، ومن بين مهامه تتمثل في إبداء الرأي في بعض المسائل والقضايا الفقهية، ويساعد القاضي في إصدار الفتاوى حول القضايا المعروضة عليه، وكان للمفتي في إيالة طرابلس الغرب أهمية، إلا أنه كان منصباً تشريفياً كون المفتي لا يتقاضى راتباً رسمياً من الدولة، لذلك نجد بعض المفتين يمارسون التدريس لتوفير مكسب يساعدهم على المعيشة، ويساعد المفتي في تنفيذ مهامه شيوخ طوائف المدينة وغيرهم⁽³⁾. وإلى جانب المفتي كان هناك قاضيان أحدهما حنفي يعينه السلطان العثماني ولا دخل للباشا فيه، والثاني مالكي يعينه الباشا، ومن بين مهامه الإشراف على القضاء في الإيالة باعتبار أن معظم السكان على المذهب المالكي، إلا أنه في سنة 1768م/1182هـ طرأ تغير في قاعدة تعيين القضاة من طرف علي باشا القرمانلي الذي أصبح يعين القضاة الحنفيين دون الرجوع إلى الباب العالي، فقام بتعيين حسن بن الحاج سليمان التوغار وهو من أصل تركي وحنفي المذهب، إلا أنه من مواليد طرابلس، وعليه أصبح القاضيين سواءً الحنفي أو المالكي يعينان من طرف الباشا، وبذلك أصبحت بيده سلطة قرار تعيين وعزل القضاة⁽⁴⁾.

(1) الطاهر أحمد الزاوي: المرجع السابق، ص 151.

(2) العربي البهلول الزروق الأسود: غريان في العهد العثماني (1551-1911م) دراسة في الأوضاع السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الثقافية، دار الكتب الوطنية، دم، دت، ص 104.

(3) إيمان محمد عبد علوان: النظام القضائي والتربوي في عصر أسرة القرمانلية (1711-1835م)، في مجلة الأستاذ، العدد 226، 2018م، ص-ص 170-171.

(4) عمر علي إسماعيل: المرجع السابق، ص-ص 169-170.

الفصل الأول

التقسيمات الإدارية والعسكرية في طرابلس الغرب

خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الأول: التنظيم الإداري في المتصرفيات والأقضية والنواحي

في طرابلس الغرب

المبحث الثاني: نظام البلديات في طرابلس الغرب

المبحث الثالث: النظام العسكري في طرابلس الغرب

شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر جملة من الإصلاحات والتنظيمات، إنعكست على كل الولايات التابعة لها ومنها ولاية طرابلس الغرب باعتبارها آخر ولاية بقيت تحت سيطرتها في شمال إفريقيا، فعملت على إصلاحها وتنظيمها إداريًا وعسكريًا، وعليه يمكننا طرح التساؤل التالي:

فيما تمثلت الإصلاحات الإدارية والعسكرية في ولاية طرابلس الغرب؟ أو بصيغة أخرى ما هي التنظيمات الإدارية والعسكرية التي عرفتها طرابلس الغرب في فترة العهد العثماني الثاني؟ وماهي الهياكل الإدارية والعسكرية المستحدثة في طرابلس في تلك الفترة؟

المبحث الأول: التنظيم الإداري في المتصرفيات والأقضية والنواحي في طرابلس الغرب

بعد تمكن نجيب باشا في 25 ماي 1835م - 1251هـ من إنهاء حكم الأسرة القرمانلية⁽¹⁾، أصبحت ولاية طرابلس الغرب تابعة للدولة العثمانية⁽²⁾، وأطلق على الفترة الواقعة ما بين (1835-1911م-1251-1327هـ) بمرحلة الحكم العثماني المباشر على ليبيا⁽³⁾، وعليه أصبحت شؤونها السياسية تُدار مباشرة من اسطنبول، وكان الوالي العثماني يُعين من طرف السلطان بفرمان، وقد تناوب على الحكم بطرابلس ثلاثة وثلاثون والياً⁽⁴⁾ في فترة لا تفوق 76 سنة⁽⁵⁾، وبإدارة الأوائل على العمل لإعادة السيطرة المباشرة للبلاد، وتدعيم سلطة الحكومة فيها، وكانت تسند إدارة طرابلس الغرب إلى الوالي ويساعده نائب يُسمى الكاهية، بالإضافة إلى الخزندار للاهتمام بشؤون الخزينة، والكتابة والمستشارين وقاضي الجند والموظفين الإداريين ووكيل الجباية والخراج والقضاة⁽⁶⁾.

وتجدر لإشارة أن الدولة العثمانية قامت بحركة إصلاح وتنظيم ارتبطت بظهور مرسومين هما مرسوم كلخانة⁽⁷⁾ الصادر في 1839م وخط همايون⁽⁸⁾ الصادر عام 1856م-1272هـ، والغرض من هاذين المرسومين تنظيم وإصلاح القوانين في كل المجالات، ومن بينها تحسين نظام الحكم والإدارة

(1) Ibrahim Kilicaslan : Ottoman intervention in Tripoli (1835) and the question of Ottoman imperialism in the 19th century , the degree of Master, History M.A, Thesis supervisor : Yusuf Hakan Erdem, Sabanci university, 2019, p66 .

(2) عبد المنصف حافظ البوري: الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، 1983م، ص 93.

(3) نجاة شويطر: المؤسسات الدينية والتعليمية في طرابلس الغرب خلال القرنين 18-19هـ (1711-1911م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، إشراف: رواجية أحمد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016م، ص 05.

(4) أنظر الملحق رقم: (01)

(5) الأمين ميلاد الأمين إبراهيم ، العطار سلوى إبراهيم العطار وآخرون: الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي قبل 1912م، فيمجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 18، 2017م، ص 03 .

(6) عبد المنعم إبراهيم الجمعي: الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م، ص 38-46.

(7) كلخانة: نسبة لقصر كلخانة الذي قرأ فيه فرمان السلطان عبد المجيد، الذي أعلن فيه رسمياً البدء بإجراء تغييرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة. للمزيد ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 101.

(8) خط همايون: أطلق هذا الاسم على الأوامر الصادرة من السلاطين التي حررت بخط أيديهم أو عن طريق الكتاب، ومُضيه السلطان بيده لا بخاتمه. للمزيد ينظر: حسان حلاق، عباس صباغ: المرجع السابق، ص 83.

في عاصمة الدولة وإيالاتها⁽¹⁾، فسعت من خلال هذه التنظيمات إلى خلق هيكل جديد من الإدارة و القوانين المدنية المركزية، وللإشارة فأن إرهابات حركة الإصلاح و التجديد بدأت في أواسط القرن الثامن عشر⁽²⁾

وقد عرفت طرابلس الغرب⁽³⁾ هذه التنظيمات في عهد الوالي نديم باشا⁽⁴⁾، كما عرفت تطبيق الأحكام الواردة في قانون الايالات فتحول اسمها من إيالة إلى ولاية سنة 1864م-1282هـ وعليه تم ربط طرابلس الغرب بالأنظمة المتبعة في الولايات العثمانية الأخرى⁽⁵⁾ وكانت إيالة طرابلس الغرب قبل تحويلها إلى ولاية سنة 1843م-1260هـ تنقسم إلى وحدتين إداريتين هما: ولاية طرابلس الغرب و متصرفية بنغازي⁽⁶⁾.

أولاً: طرابلس الغرب

1) قسمت ولاية طرابلس الغرب إدارياً إلى أربعة سناجق، على رأس كل منها متصرف يتبع الوالي، وينقسم كل سنجق إلى مقاطعات عُرفت باسم الأفضية، ويدير شؤون هذه الأخيرة قائمقام، حيث كل قائمقامية تضم عددًا من النواحي على رأسها مدير، فالأستانة هي التي تتكفل بتعيين المتصرف والقائمقام، في حين تعيين المديرين يكون من طرف الوالي⁽⁷⁾.

2) وشملت ولاية طرابلس على أربع متصرفيات أو سناجق هي:

(1) جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، مكتبة مدبولي، 1991م، ص ص 23، 30.

(2) علاء موسى كاظم نورس: الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع، في مجلة كلية الآداب، العدد 32، جامعة بغداد، العراق، مارس 1982م، ص ص 361، 362، 363.

(3) انظر الملحق رقم (02)

(4) نيكولاي إيلتش بروشين: المرجع السابق، ص ص 331، 332.

(5) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 575.

(6) راسم رشدي: طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، طرابلس- ليبيا، 1953، ص 105.

(7) فرانكوكورو: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تع: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984م، ص ص 26، 27.

- 3) متصرفية طرابلس: كانت تنقسم إلى القضاة والقائمقاميات التالية: الزاوية والعجيلات وزوارة وترهونة وورفلة، غريان، العزيزية، الجوش، وشملت النواحي التالية: تاجوراء، جنزور، الجفارة⁽¹⁾.
- 4) متصرفية الخمس: ومركزها مدينة الخمس، ويبلغ عدد سكانها 130 ألف نسمة، وضمت الأفضية التالية: مصراتة، مسلاتة، سرت، زليطن. أما النواحي فقد شملت على ناحيتين كانتا تابعتين لقضاء سرت وهما: ناحية طابية وتورغاء⁽²⁾.
- 5) متصرفية الجبل الغربي: ومركزها غدامس ويبلغ عدد سكانها ما يربو عن 15 ألف، وضمت الأفضية التالية: فساطو ونالوت وغدامس، وبخصوص النواحي ضمت ناحية الهور، مزدة، ككّلة، الزنتان⁽³⁾.
- 6) متصرفية فزان: ومركز هي مركز لهذه المتصرفية التي ضمت الأفضية التالية: قضاء تبور شادة الذي مركزه برادي وقضاء سوكنة، الشاطي، غات.
- أما النواحي التابعة له هي: سبها ووادي عتبة وزلة، القطرون، الوادي الشرقي، الوادي الغربي، جانت، بركت.

ثانياً: متصرفية بنغازي

كانت طرابلس وبنغازي قبل التنظيمات تشكلان إيالة واحدة، ثم قسمت إلى جزئين لتشكّل من طرابلس ولاية ومن بنغازي متصرفية مستقلة⁽⁴⁾ في جميع شؤونها، ي تولاها حاكم مدني برتبة متصرف ، ولا ترتبط بطرابلس إلا في الشؤون العسكرية والبريدية و الجمركية و القضائية⁽⁵⁾، وهي

(1) إتورى رُوسي: المرجع السابق، ص456.

(2) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص43.

(3) نيكولاى إيلتش بروشين: المرجع السابق، ص333.

(4) عزيز سامح التز: المرجع السابق، ص ص 208، 210، 211.

(5) محمد يونس حسن: الأوضاع الإدارية والاقتصادية و الثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835 - 1911م ، في

مجلة جامعة سبها ، العدد 03، 2010، ص 6.

عاصمة لبرقة، ومقر للحاكم العثماني الذي ترجع تبعيته لباشا طرابلس، حيث كان هذا الأخير يُسيرها على نفس التنظيم الذي كان سائدًا في عهد الأسرة القرمانلية، وبحلول سنة 1838م انفصلت بنغازي عن برقة وأصبحت ولاية قائمة بذاتها وتتبع الأستانة مباشرة⁽¹⁾، وقد قال عنها الحشائشي الذي زار طرابلس سنة 1895م/1313هـ "الكلام عن بنغازي والجبل الأخضر هاته المدينة كانت في القديم تحت حكم باشا طرابلس والآن يأتيها باشا خصوصي مثل طرابلس من الأستانة"⁽²⁾.

وقد ضمت متصرفية بنغازي⁽³⁾ ثلاثة أفضية وهي: المرج وجالو وأضيفت إليها غيجاب وطبرق، وفي سنة 1910م أضيف لها قضاء الجغبوب.

أما النواحي التابعة لها فهي:

سلوق وقمينس، إجدابية، تواكرا، برسيس، عبيد، سيرا سلنط، وكانت نواحي موسى بردي تحت سلطة قضاء طبرق، ونواحي قبائر زوايا ومغاربة تابعة لقضاء جالوا⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: نظام البلديات في طرابلس الغرب

قبل سنة 1835م لم يكن نظام البلديات معروفاً في ليبيا، حيث كان في كل مدينة شيخ البلد يعينه الوالي توكل له بعض الأعمال التي من المفروض تكون من اختصاص البلدية، إلا أنه في سنة

(1) محمد مصطفى بازامة: بنغازي عبر التاريخ، دار ليبيا، بنغازي، 1968م، ج1، ص287.

(2) محمد بن عثمان الحشائشي: رحلة الحشائشي إلى ليبيا 1895م (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)، تح: علي مصطفى المصراحي، دار لبنان، بيروت، 1965م، ص87.

(3) أنظر الملحق رقم: (03).

(4) محمود علي عامر، محمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبيا)، منشورات جامعة دمشق، 2000/1999م، ص252.

1871م-1286 هـ صدر قانون البلديات العثماني الرامي إلى تشكيل البلديات في ولايات الدولة العثمانية، وعلى إثر هذا القرار أنشئت بلدية طرابلس في سنة 1872م-1288هـ⁽¹⁾، كما أن استحداث البلديات ومجالسها يعتبر مظهرًا من مظاهر التحديث العثماني في طرابلس الغرب⁽²⁾.

وأهم الأعمال التي تقوم بها البلدية هي:

- تختص بمراقبة الأسواق وتنظيمها.

- إطفاء الحرائق.

- مساعدة الفقراء.

- الإهتمام بالمرافق العامة، كأماكن اللهو وغيرها⁽³⁾.

- تنظيف البلدة بكنس شوارع المدينة الرئيسية والطرق مرة في اليوم، وتكون عملية التنظيف في منتصف الليل وتنتهي مع طلوع الفجر، كما كانت البلدية تقوم برش الشوارع والأزقة مرتين

في اليوم بماء البحر بداية من شهر ماي إلى أكتوبر⁽⁴⁾.

- تهتم كذلك بمراقبة أعمال البناء وتوسيع الشوارع.

- ومن الأعمال المخولة لها كذلك فرض الرسوم على أجور المركبات.

- بناء المستشفيات وإنشاء دور للأيتام⁽⁵⁾.

(1) محمد الطاهر عريبي: وثائق السراي الحمراء بمدينة طرابلس، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1977م، ص33.

(2) فاتح رجب قدارة: ليبيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908م) بين محاولات التحديث ومقاومة الأطماع الاستعمارية، في المجلة الجامعة، العدد 21، أوت 2019م، ص23.

(3) نجم الدين غالب الكيب: مدينة طرابلس عبر التاريخ، الدار العربية للكتاب، ط2، ليبيا، تونس، 1978م، ص110.

(4) وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية (1881-1911م)، مر تق: أحمد صدقي الدجاني، تر: عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي، 255.

(5) عيسى عفاف البشير المبروك: الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني، المجلس البلدية نموذجًا، في مجلة فكر وإبداع، صدرت عن رابطة الأدب الحديث، نوفمبر 2015م، ص455.

أولاً: شروط المترشح لعضوية المجلس البلدي:

- أن يكون سن المترشح 30 سنة.
- إتقان اللغة التركية، وسلامة العقل والجسم والحواس.
- لا بد له من دفع ضريبة عن أملاكه مقدرة بمائة قرش في كل سنة.
- أن يكون من أتباع الدولة العثمانية، ويتمتع بالحقوق المدنية والشخصية.
- حسن السيرة وغير محكوم عليه بجنحة أو جريمة.
- ألا يكون في خدمة دولة أجنبية، وغير مستخدم في إحدى الدوائر البلدية، وغير متفق مع إحدى دوائرها في القيام بالأعمال الإنشائية.
- أن لا يتولى منصب حاكم ولا أي وظيفة عسكرية في بلده⁽¹⁾.

ثانياً: جهاز البلدية:

يتكون المجلس البلدي من 6 إلى 12 عضواً، يساعدهم مستشارون كالمهندس والكاتب والمحاسب، أما رئاسة المجلس البلدي تكون لرئيس البلدية، وللإشارة أن أعضاء مجلس البلدية هم من أصناف مختلفة ومن أصحاب الأملاك والأراضي⁽²⁾، ويجتمع هذا المجلس مرتين في الأسبوع على الأقل، وذلك لدراسة وتقرير الشؤون المكلف بها، كتعيين الموظفين والمستخدمين، وتنفيذ القرارات، ضف إلى ذلك نشر وتنفيذ التعليمات والإعلانات الصادرة عن البلدية، ومن اختصاصات المجلس أيضاً حساب الميزانية وجباية ضرائب البلدية، وإنفاق الأموال في الأغراض المحددة لها⁽³⁾.

(1) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص77.

(2) عفاف البشير المبروك عيسى: المرجع السابق، ص454.

(3) فرانشكو كورو: المرجع السابق، ص106.

وعند غياب رئيس المجلس البلدي ينوب عنه معاون أو الشخص الأكبر سنًا من الأعضاء إذا كان ذلك غائبًا أيضًا، ويشترط في اجتماع هذا المجلس حضور ثلث أعضائه، ويأخذ برأي الأغلبية، وفي حالة التساوي في الآراء يُأخذ برأي الجهة التي فيها رأي الرئيس⁽¹⁾.

المبحث الثالث: النظام العسكري في طرابلس الغرب

أولاً: الجيش

1) القوات النظامية:

حظي الجيش بمكانة بالغة في الدولة العثمانية، وكان أداة للحكم والحرب معًا، كما أن كبار موظفي الدولة هم في الأساس قادة في الجيش⁽²⁾، فقد كانت القوات العسكرية تنقسم إلى قوات نظامية وأخرى احتياطية، وكل ولاية عثمانية ملزمة بتجميع عدد معين من الجنود الذين تتوفر فيهم شروط التجنيد بعد بلوغهم سن العشرين، بحيث كانت مدة التجنيد مقدرة بخمس سنوات، بعدها يصبح جندي رديف⁽³⁾، وقد طبق قانون التجنيد في ليبيا سنة 1902م-1320هـ على كل شخص قادر على أداء هذه الخدمة، لكن هذا القانون لم يطبق فعليًا إلا في سنة 1911م، ونُفذ بدايةً في المراكز الساحلية⁽⁴⁾. وقد استعان العثمانيون بالخبرة الفرنسية في كيفية إعداد وتنظيم قوات المشاة والخيالة، وعلى الخبرة الروسية في تدريب وإعداد قوات المدفعية⁽⁵⁾، فعلى سبيل المثال كان يربط في ليبيا سنة 1911م الفرقة الثانية والأربعون⁽⁶⁾ بقيادة مشير⁽¹⁾ وهي تتكون مما يلي:

(1) عفاف البشير المبروك عيسى: المرجع نفسه، ص455.

(2) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص81.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2003م، ص204.

(4) فرانشكو كوزو: المرجع السابق، ص134.

(5) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص189.

(6) أنظر الملحق رقم: (04).

- كتيبة من الرماة (نيشانجي) ⁽²⁾.
- 4 آليات من المشاة كل آلي ⁽³⁾ بثلاث كتائب
- آلي فرسان، كل آلي بثلاث فصائل.
- آلي مدفعية ميدان مكونة من مجموعتين، كل مجموعة بثلاث بطاريات مكونة من أربع قطع من عيار 7.5 طراز كروب.
- كتيبة من مدفعية الحصون، بثلاثة سرايا ⁽⁴⁾.

2) قوات الرديف

أنشئت الدولة العثمانية قوات الرديف على إثر القانون الصادر في سبتمبر 1843م، الذي اقتبست نصوصه من القوانين الأوروبية ولاسيما القانونين الفرنسي والألماني، وتحق الخدمة في هذه القوات على من أكمل الخدمة العسكرية الفعلية وتسرح منها، فكان يستدعى للتدريب شهراً كاملاً في كل سنة ثم تقلصت وأصبحت في كل سنتين، وجعلت الدولة العثمانية لكل فرقة عسكرية رديفها الخاص بها، برئاسة ضابط برتبة لواء ومقره في قيادة الفرقة ⁽⁵⁾، وقد أطلق لفظ الرديف في عهد السلطان محمود الثاني ليعني به الجيش الاحتياطي، ولعل ما يميز هذا الجيش وجود كتائب دائمة تضم الضباط وكان الهدف الأساسي وراء إنشاء هذا الجيش هو تزويد البلاد بعدد من الرجال واستغلالهم

(1) مشير: كان لقب من ألقاب الصدور العظام قديماً، ثم استخدم بعد عهد التنظيمات كلقب عسكري وهو أعلى رتبة عسكرية.

للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص 209.

(2) نيشانجي: النيشان بكسر النون هي العلامة التي تنصب للتدريب على الرماية وعلى الشارة والشعار، والنيشانجي هو الذي يضع ختم الحاكم على ما يصدر عنه من فرامين وبراءات ومنشورات. للمزيد ينظر: محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط 1، 1990م، ص 151.

(3) آلي: معناه مركب السلطان، وفي الأصل هو مفرزة عسكرية ما بين الكتيبة واللواء، فالآلي الواحد يساوي ثلاثة كتائب.

ينظر: محمود عامر: المرجع السابق، ص 363.

(4) فرانشكوكوزو: المرجع نفسه، ص 135.

(5) كامل علي مسعود الويبة: المرجع السابق، ص 221.

عند الحاجة إليهم⁽¹⁾، ويتكون الرديف في العادة من طوابير وتسند قيادة الطابور إلى أكبر الأسر المحلية⁽²⁾.

وإلى جانب قوات الرديف كانت هناك العساكر المستحفظة ويدعون إلى الخدمة الفعلية إلا في الحالات القصوى⁽³⁾.

3) قوات الأمن (الشرطة والجدرمة):

من المعروف أنه لم يكن في الولايات العثمانية جهاز أمن قبل فترة الإصلاحات، بل كانت الحاميات العثمانية وقوات الوالي هي التي تكفل مهمة حفظ الأمن والنظام، إلا أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنشئت قوات خاصة بالأمن كانت تحت تصرف الوالي، وأسندت قيادة قوات الأمن إلى ضابط آلاي بك برتبة مير آلاي، يكون مرتبط بالوالي.

وكان تقسيم القوات الضابطة الموزعة على المدن وقصبات الولاية الواحدة يوجد فيها ألياً واحداً وكل آلاي ينقسم إلى طوابير، والطوابير إلى بلوكات والبلوكات إلى طواقم، ويتكون آلاي من (10) طوابير أما البلوك من (5-10) طواقم، ويختلف طاقم الخيالة عن طاقم المشاة من حيث العدد، فمثلاً طاقم الخيالة يحوي (4) أشخاص وطاقم المشاة (8) أشخاص، وكل بلوك يرأسه ثلاثة ضباط وهم بلوك غاسي أي رئيس البلوك، بالإضافة إلى معاون الرئيس ودفتر اليومية (زورنال أمين)، ولا يتعدى بلوك الخيالة (60) شخص وبلوك المشاة (100) شخص⁽⁴⁾.

(1) أنظر الملحق رقم : (05).

(2) خليفة محمد الذويبي: الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي (1881-1911م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999م، ص56.

(3) الصفصافي أحمد المرسي: الدولة العثمانية، ص88.

(4) إبراهيم خليل أحمد: تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516-1916م)، ص88.

ثانياً: الأسلحة

بخصوص الأسلحة المستعملة في الفترة المدروسة كانت متواضعة ومتناقصة بعض الشيء، فالقوتين سواءً النظامية أو قوات الرديف المحلية كانت بحاجة إلى الأسلحة، ولعل ما يثبت هذا مصطفى بازامة بقوله "كانت توجد بمخازن الولاية كمية من الأسلحة تتعدى الأربعين بندقية"⁽¹⁾، ويدعم قوله كذلك شوقي عطا الله الجمل بقوله "كان في ذلك الوقت في طرابلس 40 000 بندقية من النوع القديم"⁽²⁾، لكن حكومة حقي باشا سحبت هذه القوات من طرابلس بدعوى استبدالها بأخرى أحدث منها.

فأسلحة الحامية العثمانية من المشاة كانت عبارة عن بنادق من نوع ماوزر Mauser، وهي بنادق قديمة ومن نوع سيء يبلغ قطرها 9.5 وهي غير أوتوماتيكية بمعنى تعبئ كل مرة، ولعل من بين أحسن الأسلحة المدافع التي كانت من النوع الجيد وهي مدافع كروب Krupp ذات الطلقات السريعة، وبلغ مجموع تعدادها في الولاية 48 مدفعاً موزعة على: طرابلس (36 مدفعاً)، وبرقة (12 مدفعاً)⁽³⁾.

أما أسلحة عساكر الجندرية سواءً المشاة أم الخيالة فهي بسيطة، وتشمل مسدس وسيف وبندقية لكل فرد، علاوة على ذلك يزود عساكر الضابطية بسترة مجانية وطربوش كل سنة، ومعطف شتوي كل ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى الأحذية⁽⁴⁾.

(1) محمد مصطفى بازامة: العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، منشورات مكتبة الفرحاني، طرابلس، ليبيا، 1965م، ج1، ص51.

(2) شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص367.

(3) محمد مصطفى بازامة: المرجع السابق، ص ص 51، 52.

(4) أبو القاسم السنوسي قنة محمد: واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م (دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: فيصل محمد موسى، جامعة النيلين، السودان، 2017م، ص94.

ثالثاً: التحصينات العسكرية (المباني الإدارية العسكرية) في طرابلس الغرب

اهتمت الدولة العثمانية بالقلاع والحصون البرية لاستخدامها كمراكز إدارية لحكم المناطق وكجهاز أمني لها، وقد سعى العثمانيون منذ تمكنهم من إنهاء حكم الأسرة القرمانلية في إنشاء مجموعة من القلاع والأبراج⁽¹⁾، وفق تخطيط إستراتيجي مدعمة بمدافع، أما عدد الجنود فيها فهو غير ثابت، وينبغي أن نشير أن في فترة موضوع الدراسة بعض القلاع والحصون كانت موجودة في فترات سابقة وفي العهد العثماني الثاني قام بعض الولاة بصيانتها وترميمها، كما بادروا بإنشاء أخرى جديدة مزودة بمدافع من عيارات مختلفة أغلبها من طراز كروب، ولعل اهتمام الدولة العثمانية في تحسين خط دفاعها في ليبيا راجع إلى تخوفها من الحركة الاستعمارية الأوروبية كما حصل لجيرانها في الجزائر وتونس، ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة العثمانية إلا أن قلاعها وأسلحتها كانت قديمة، ومن بين هذه القلاع والأبراج نذكر مايلي:

1) القلعة الحميدية: بنيت في عهد الرومان وهي تقع في الجهة الشرقية من مدينة طرابلس، كان بناءها من أجل حماية وتأمين الجهة الشرقية والشمالية للميناء، في سنة 1881م قام الوالي أحمد راسم باشا بترميمها، وتعتبر من أهم القلاع التي جابهت الاحتلال الإيطالي للمدينة سنة 1911م⁽²⁾.

2) قلعة درنة أو قصر البلاد: تقع هذه القلعة عند الزاوية الجنوبية الشرقية لمدينة درنة، وهي قلعة كبيرة تتوسط المدينة محاطة بالأسوار، اتخذها الحاكم مقرًا لإقامته، شهدت هذه القلعة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م تجديدًا وترميمًا لها كغيرها من القلاع الأخرى، وفي عام 1901م خصصت لها حامية عسكرية قوامها 600 جندي تركي⁽³⁾.

(1) علي الميلودي عمورة: القلاع والحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي خلال مختلف العهود، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 2005، ص232.

(2) خليفة محمد الذويبي: المرجع السابق، ص81.

(3) يونس احمد اسرافيل: القلاع والتحصينات العثمانية في مدينة درنة، في المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، العدد1، 2018م، ص ص 183، 184، 186.

3) برج التراب: قام بإنشاء هذا البرج الوالي أحمد راسم، وهو يقع في الجهة الغربية الجنوبية⁽¹⁾، بني قبيل شهر شعبان 1881م-1299هـ، وهو مبني في السور القديم، ويتكون من ثلاثة طبقات متينة جدًا، أزيل هذا البرج من طرف الإيطاليين وبنو مكانه قبرا لجندي⁽²⁾.

4) برج يوسف باشا:

بني في السور القديم في شارع الساعة بينه وبين مدرسة الكاتب، بحيث يبعد عن الساعة إلى الشرق بنحو مائتي متر ويبعد عن مدرسة الكاتب إلى الجنوب بنحو ستين متر، وهو مقابل سوق الحرير الواقع بجوار فندق الريح من الجنوب، كان هذا البرج يطل على البحر، وقد هدمه الإيطاليون أثناء احتلالهم لطرابلس ولم يبقوا له آثرا⁽³⁾.

ويزودنا محمد مصطفى بازامة عن قوة هذه القلاع والأبراج بقوله أن القلعة الحميدية تحتوي على ستة مدافع، وبرج الميناء على عشرين مدفعًا، وبرج الفنار على أربعة مدافع، وبرج السور على ثلاثة مدافع وفي القلعة السلطانية سبعة مدافع⁽⁴⁾.

رابعًا: البحرية

كانت القوة البحرية في الدولة العثمانية ناقصة بشكل كبير، حيث كانت تتألف من بعض القطع البحرية القديمة والغير مواكبة للتطور الحاصل في المجال البحري، وهي في مجملها غير صالحة للاستعمال، ولم تكن هناك تغيرات في تشكيلة الأسطول اللهم بعض التغيرات الطفيفة، نفس هذه الأوضاع نسقطها على ولاية طرابلس الغرب فلم تختلف أوضاعها عن الدولة العثمانية، بحيث لم يكن هناك العدد الكافي من قطع الأسطول لحماية شواطئها والدفاع عنها، ونظرًا لهذا العجز في المجال

(1) آمال بن فرحات، ياسمين بن فرحات: ولاية طرابلس الغرب في عهد الوالي أحمد راسم باشا (1881-1896م)، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ العالم المعاصر، إشراف: قويدر عاشور، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م، ص53.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: المرجع السابق، ص53.

(3) الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دارف المحدودة، ط3، لندن، المملكة المتحدة، 1984م، ص82.

(4) محمد مصطفى بازامة: المرجع السابق، ص54.

البحري فقد أصدرت وزارة البحرية سنة 1908م - 1326هـ بضرورة الإسراع في إرسال سفينة إلى طرابلس للحفاظ على سواحلها⁽¹⁾.

❖ الوظائف البحرية العثمانية:

- القبطان وهو قائد الأسطول.
 - رئيس الغرب وهو قائد قوات الغرب.
 - عامل الدفة (دو منجي) وهو قائد السفينة.
 - عامل الشراع (يلكنجي).
 - عامل القلطة (قلفانجي).
 - النجار (دولكر).
 - المدفعي (طونجي).
 - الحارس (الواديان)⁽²⁾.
- وتشير إحدى الوثائق أنه طبقت بعض الإجراءات في حق من عارضوا التنظيمات الإدارية والعسكرية في طرابلس الغرب، وكان هذا بطلب من أهالي ترهونة و أعيان قبيلة الطوايل⁽³⁾.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص منه مايلي:

- سعت الدولة العثمانية إلى إصدار مجموعة من الفرمانات من أجل عملية إصلاح شاملة في شتى الميادين وحتى في مختلف الولايات التابعة لها كطرابلس الغرب.

- قسمت ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835-1911م) إلى أربع متصرفيات، بالإضافة إلى متصرفية بنغازي.

(1) خليفة محمد الذويبي: المرجع السابق، ص123.

(2) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص213.

(3) أنظر الملحق رقم: (06).

- عرفت ليبيا في القرن 19 نظام البلديات الجديد وكان ذلك سنة 1872م.
- قسم الجيش العثماني في ليبيا إلى نظامي وريفي وإلى عساكر الشرطة أو الجندرمة.
- البحرية الطرابلسية في هذه الفترة كانت ناقصة من حيث العدة والعتاد.

الفصل الثاني

النظام المالي في طرابلس الغرب

خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الأول: أنواع الضرائب في طرابلس الغرب

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب في طرابلس الغرب

المبحث الثالث: نفقات ومصروفات ولاية طرابلس

سعت الدولة العثمانية إلى إصلاح نظامها المالي في كافة الولايات التابعة لها، ولعل من بينها ولاية طرابلس الغرب، فقد كان هذا النظام مرتكزاً أساساً على الأهالي في شكل ضرائب متنوعة، كدخل خزانة الدولة استغللتها هذه الأخيرة في ميادين متعددة، وعليه يمكننا طرح بعض التساؤلات بهذا الشأن: ماهي أو ما نوع الضرائب المفروضة على سكان ليبيا؟ وفيما كانت تستغل الأموال المجموعة من الضرائب؟ وماهي الطرق والأساليب التي انتهجتها الدولة لجمع هذه الضرائب؟

المبحث الأول: أنواع الضرائب في طرابلس الغرب

اعتنت الدولة العثمانية بالجانب المالي وأولت له اهتماماً خاصاً لما له من أثر في الإصلاح الذي كانت تسعى إلى تحقيقه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كما أن السلطان محمود الثاني الذي تولى الحكم في 1808م، شرع بمجموعة من الإصلاحات والتي من بينها الإصلاحات المالية، فسعى إلى تشكيل نظارة⁽¹⁾ خاصة بالمالية، وكان ذلك سنة (1252هـ/1836م)، وقام بإصدار تعليمات إدارية في كل ولاية تابعة للدولة العثمانية والتي من بينها طرابلس الغرب، فأنشئ دفتر خاص بميزانياتها، تسجل فيه مصروفات الولاية من نفقات ورواتب وغيرها، تصادق عليه محكمة الولاية سنوياً ويرسل إلى العاصمة لتدقيقه⁽²⁾.

وكان على رأس الجهاز المالي في ولاية طرابلس الغرب ما يعرف بالدفتردار، أما في المتصرفيات المحاسب وهو ينوب عن الدفتردار، ومدير المال في القائمقاميات⁽³⁾، بالإضافة إلى عدد كبير من المحاسبين والصرافين والجباة يمارسون واجباتهم في الألوية والأقضية والنواحي⁽⁴⁾، وأول دفتردار قدم

(1) نظارة: وظيفة أو مرتبة استحدثت في العصر الأيوبي، وتعني في العصر العثماني وزارة، فكان للدولة وفق التنظيمات العثمانية الجديدة عدة نظارات، كنظارة التعليم والمالية والحربية... الخ. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص-ص 49-50.

(2) جميل موسى النجار: المرجع السابق، ص346.

(3) محمد الطاهر عريبي: وثائق السراي الحمراء بمدينة طرابلس، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1977م، ص45.

(4) أبو القاسم السنوسي فنة محمد: المرجع السابق، ص80.

الولاية هو عزمي بك في عهد الوزير محمد أمين باشا، بحيث عمل هذا الأخير على تعديل أموال الجباية⁽¹⁾.

وعليه فإن الدفتر دار مسؤول أمام الباب العالي عن أموال الولاية، وأنه عند تحويله أو عزله لم يكن يسمح له بالمغادرة والخروج إلا بعد أن يقوم بحساب دقيق يثبت فيه نزاهته وبراءة ذمته من أموال الدولة⁽²⁾. وقد قسمت الضرائب الجباية من طرف الأهالي إلى 3 أصناف وهي كالتالي:

أولاً: ضرائب يرسل دخلها للأستانة:

وتشتمل ما يلي:

1) **الرسوم الجمركية:** هي عبارة عن ضريبة تجبي على السلع والبضائع الداخلة للبلاد والخارجة منها، سواءً عن الطريق البحري أو الطريق البري من جهة الحدود الصحراوية، وكانت هذه الرسوم تحتل مكانة هامة في إيرادات الإيالة، خاصة في الفترة التي كانت فيها حركة القوافل مزدهرة، وتخضع هذه الرسوم لنظام متفق عليه بين الأتراك والحكام الليبيين ذوي النفوذ وحتى شيوخ القبائل باعتبارهم صمام حماية للقوافل التي تسير في أراضيهم، هذا محلياً داخل الإيالة، أما خارجياً فكان هنالك اتفاق كذلك مع الدول الأوروبية وحتى الحكام الأفارقة كبرونو وتمبكتو⁽³⁾ على سبيل المثال، واتخذت هذه الاتفاقيات سمة الأعراف وعلى الجميع احترامها نظراً للمنافع المتبادلة⁽⁴⁾.

(1) أحمد النائب الأنصاري: المرجع السابق، ص 350.

(2) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 75.

(3) تمبكتو: تقع هذه المدينة على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى، وتحديداً في الشمال الشرقي بين جمهورية مالي، أي شمال العاصمة باماكو التي تبعد عنها بحوالي 1300 كلم. للمزيد ينظر: بسمة مزري: الجاليات المغاربية في مدينة تمبكتو في عهد مملكتي مالي وسنغاي بين القرنين (5-10هـ/11-16م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الوسيط الإسلامي، إشراف: خالد مسعود، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2016/2017م، ص 2.

(4) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص 237.

ولقد ركزت الدولة العثمانية على الصادرات على غرار الواردات، وذلك تماشياً وفق المعاهدة الممضاة بين الدولة العثمانية وبريطانيا في سنة 1838م، مما كان لها الأثر السيئ على الإنتاج المحلي الحرفي بسبب منافسة السلع البريطانية بعد فتح الأسواق لها، لأن هم الدولة هو الحصول على قدر من الأموال من خلال الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة، فقد استوردت ولاية طرابلس في سنة 1897 الملابس والدقيق والتبغ والقمح والعاج، في المقابل صدرت إلى بريطانيا الحلفاء وريش النعام والبقر والاسفنج والبيض والحناء والشعير⁽¹⁾.

وكانت ضريبة الجمارك تأخذ من الواردات ما يعادل 8% وتجي 1% من قيمة الصادرات، فكانت إدارة الجمارك تحصل على 50 ألف ليرة تركية سنوياً في طرابلس، أما في بنغازي فكانت تجمع ما يقدر بـ 15 ألف ليرة⁽²⁾.

(2) إيرادات البريد والبرق: للإشارة كان في طرابلس خط بري وآخر بحري مُلك لشركة إنجليزية معروفة باسم إسترن تليغراف، وكانت هذه الأخيرة تدفع نسبة من مدخولها إلى الحكومة العثمانية، وينتهي هذا الخط عند مالطا بطول 200 ميل، في حين الخط التلغرافي الأرضي هو ملك للدولة العثمانية.

وهذا الخط يغطي ويشمل كل من منطقة الخمس وتاجوراء وزليطن وبنغازي والزواوية، وأنشئت مراكز خاصة لهذا الغرض⁽³⁾.

(1) كامل علي مسعود: المرجع السابق، ص 159.

(2) نيكولاي إيليتش بروشين: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، تر: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت-لبنان، 2001، ص 65.

(3) محمد عطية الحامدي: تأثير الضرائب العثمانية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني، في مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، جامعة المرقب، العدد 01، 2016، ص 206.

أما المركز الرئيسي لإدارة البريد والبرق يكمن في طرابلس وبنغازي، وكانت الخدمات البريدية والبرقية تضخ دخلاً سنوياً ما يقارب النصف مليون ليرة خاصة ما بين سنة 1903م-1321هـ حتى سنة 1910م-1328هـ⁽¹⁾.

3) إيرادات الموانئ: إن إدارة الموانئ كانت في عهد شركة فرنسية، مهمتها الإشراف وتنظيم دخول وخروج السفن عن طريق مرشدين بحريين، وكذا عملية رسوها ونقل الأشرطة وتفريغ البضائع ووضعها في المخازن، وكانت الرسوم التي تتقاضاها الشركة من البواخر لقاء ذلك عشرين بارة عن كل طن من السفن التي حمولتها 800 طن، وكانت بعض الدول التي تربط بمعاهدات صداقة مع الأتراك معفاة من هذه الرسوم⁽²⁾.

ثانياً: ضرائب يكون دخلها جزء من ميزانيتها ولاية طرابلس وامتصافية بنغازي:

1) ضريبة الويركو⁽³⁾: هي إحدى أنواع الضرائب المفروضة على جهات مختلفة ومقدارها 81.620 استرلينياً، وتُدّر سنوياً 75.000 استرلينياً⁽⁴⁾، وتشمل ضريبة الويركو ما يلي:

أ) الضريبة الشخصية على كل ذكر بالغ، مقدارها 40 قرشاً.

ب) ضريبة الحيوانات: ومقدارها 40 قرشاً عن كل جمل، و20 قرشاً على رأس كل بقرة أو ثور، و4 قروش على كل رأس غنم، وقرشان على كل رأس من الماعز.

ت) ضريبة الأشجار: ومقدارها قرشان ونصف على كل شجرة زيتون وعلى كل نخلة، بينما الأنواع الأخرى من الأشجار فكانت معفاة من دفع هذه الضريبة⁽⁵⁾.

(1) فرانكسكو كوزر: المرجع السابق، ص43.

(2) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص238.

(3) الويركو: مصطلح شاع في أواخر العهد العثماني للدلالة على كافة أنواع الضرائب. للمزيد ينظر: حسان الحلاق، عباس الصباغ: المرجع السابق، ص232.

(4) إيتوري روسي: المرجع السابق، ص457.

(5) راسم رشدي: المرجع السابق، ص-ص 106-107.

(2) **ضريبة العشر أو الأعشار:** تعرف هذه الضريبة بالعشر الشرعي، وهي تمس فئة المزارعين والفلاحين، بحيث يُخرج هؤلاء مقدار ما يساوي عشر كميات المحاصيل الرئيسية والمتمثلة في القمح والشعير والزيتون والتمر والبقوليات، تُمثل هذه الضريبة أهم مصادر الدخل بالنسبة للدولة العثمانية، وتحتل المرتبة الثانية بعد ضريبة الويركو، باعتبار أن الزراعة هي المصدر الرئيسي لغالبية سكان الولاية، وهي ضريبة ثابتة بمقدار 10/1 أي العشر كما أشرنا، والعامل المتغير فيها تزايد وتناقص كمية الإنتاج الذي يسبب تذبذب في إيرادات الدولة بشأن هذه الضريبة⁽¹⁾.

(3) **ضريبة بدل الخدمة العسكرية:** تخص هذه الضريبة الفئات المعفية من الخدمة العسكرية، والخدمة في الشرطة، خاصة الغير مسلمين بالدرجة الأولى، وتقدر هذه الضريبة 40 قرشا، فكانت الجاليات الأجنبية في ولاية طرابلس تدفع هذه القيمة على كل فرد من أفرادها⁽²⁾.

(4) **ضريبة الدخل:** هذه الضريبة ضارية في أصولها فهي ترجع إلى نظام الحسبة في الإسلام، أما في العهد العثماني فرضها السلطان محمد الثاني⁽³⁾ عام 1825م، وعرفت برسم الاحتساب، وفي سنة 1838م صدر قرار يقضي بفرض هذه الضريبة على أصحاب الحرف الصناعية والتجارية، كتجارة الحدادة والنسيج، وحتى فئات المهن الطبية والهندسية وأصحاب المحلات الصناعية والتجارية والمالية وغيرها، كانت تفرض بنسبة 3% من الدخل، وبموجب القرار الصادر في سنة 1878م-1295هـ ارتفعت قيمتها إلى 4% ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 5%.

وينبغي أن نشير أن هذه الضريبة كانت على نوعين ضريبة مقطوعة فرضت على كل حربي لا يملك محلاً لحرفته مثل الحرفيين المتجولين، حيث تراوحت الضريبة المفروضة عليهم ما بين 150 إلى

(1) أبو القاسم السنوسي فنة محمد: المرجع السابق، ص 84.

(2) نيكولاي إيليتش بروشين: المرجع السابق، ص 336.

(3) محمد الثاني: المعروف بمحمد الفاتح (8313هـ/1481م)، وهو السلطان السابع في ملوك آل عثمان، تولى الحكم بعد وفاة والده في 18 فيفري 1451م، حكم ما يقارب ثلاثين سنة، سمي بالفاتح لفتحته القسطنطينية. للمزيد ينظر: علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دم، 2001م، ص 87.

300 قرش في السنة بمركز الولاية، أما النوع الثاني فهي ضريبة نسبية تقديرية، وكان هذا التقسيم سنة 1905م⁽¹⁾.

5) ضريبة العقارات والأراضي:

شملت هذه الضريبة المباني والمنازل والأراضي، فرضت تزامناً مع النظام الضريبي الجديد المطبق عام 1903م، ولم يفرق هذا النظام بين الملاك المدنيين والمزارعين، فالأراضي والعقارات المؤجرة فرضت عليها ما يقدر 10% من قيمة الدخل و 8% للعقارات المستخدمة من طرف مالكيها مباشرة وحلت هذه الضريبة عوضاً عن ضريبة الويركو⁽²⁾.

6) ضريبة المعونة:

فرضت هذه الضريبة في عهد الوالي أحمد عزت باشا⁽³⁾، وهي ضريبة استثنائية وعرفت كذلك باسم المعونة العمومية، ولكن ما قام به والي طرابلس رفقة دفتر داره أنهم فرضوا على الأهالي ثلاثة أضعاف على الضريبة المقررة على إيالة طرابلس، وقسموا الجزء الإضافي فيما بينهم، لكن السؤال المطروح: لماذا سكان طرابلس يرضخون لمثل هذه الأنواع من الضرائب؟ ولعل شارل فيرو في حولياته يجيبنا عن هذا التساؤل بقوله: "كان الأهالي العرب قد اعتادوا على استنزاف السلطات التركية لأموالهم بكل وجه"⁽⁴⁾.

(1) مخلوف أحمد سلامية الغزوي: الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها، المؤتمر الدولي الخامس: العرب والترك عبر العصور، ص 667.

(2) أسماء علي محمد جعفر: الضرائب في مدينة مصراته (1835-1911م)، في مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 08، 1911م، ص 198.

(3) أحمد عزت باشا: عين واليا على طرابلس في سبتمبر 1857م، بقي في الحكم سنتي وعزل، ثم عين مرة أخرى 1879م، أسس مكتب الصنائع، وأنشئ مستشفى الغرباء، كما أصلح القلاع والأسوار وأسس سوق الحميدية. للمزيد ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970م، ص-ص 256-270.

(4) شارل فيرو: المرجع السابق، ص 475.

بالإضافة إلى ضرائب أخرى متنوعة نذكر منها: ضريبة استخلاص عصير النخل والمقدرة قيمتها 120 قرشا على كل شجرة، ثم رفعت في سنة 1900م إلى 150 قرشا، وثلاثون قرشا إضافية للمبادرة في تحسين وتطوير مدرسة الفنون والحرب في طرابلس.

بالإضافة إلى ضريبة الصودا (نترون) المستخرجة من رسوبيات في منطقة تقع بين السخنة ومرزق في فزان، وغيرها من الضرائب⁽¹⁾.

ثالثاً: إيرادات المؤسسات الإدارية

وتشمل ما يلي:

1) إدارة الدين العام العثماني: يمثل هذه الإدارة أي إدارة الدين العام في طرابلس مدير على مستوى الإقليم ومقره في بنغازي، فالقوائد والأرباح الناتجة من هذا المرفق مرتفعة في متصرفية بنغازي أكثر من ولاية طرابلس، وتتكون المدخولات التي تركتها الدولة العثمانية لإدارة الدين العام من: رسوم الملح، المشروبات الروحية والضرائب على الحرير⁽²⁾.

2) دائرة الصحة والحجر الصحي: تؤخذ هذه الضريبة من المرضى الذين يرتادون المصحات الحكومية، وكذلك من المسافرين المحجوزين صحياً، وفي سنة 1910م بلغ ناتج هذه الضريبة 800 ليرة عثمانية⁽³⁾.

3) إدارة المنائر: للإشارة كانت حقوق المنائر هي امتياز شركة فرنسية في أنحاء الدولة كافة، وتقدر هذه الضريبة بمعدل 20 بارة على السفن التي تتراوح حمولتها ما بين 5 إلى 8 أطنان، وعليه ترتفع هذه الضريبة كلما زادت كمية الحمولة، وقد حظيت الموانئ البحرية في ولاية طرابلس الغرب بنوع من الإهتمام فقد أنشئ بها عدة منارات بحرية بغية إرشاد السفن، فأنشئت منارات في موانئ

(1) محمود علي عامر؛ محمد خير فارس: المرجع السابق، ص255.

(2) فرانشكو كوزو: المرجع السابق، ص44.

(3) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص243.

طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراته، كما عملوا على إقامة منارة في الخمس، وبلغ مجموع ما تم تحصيله من إيرادات المؤسسات الحكومية 48.440 ليرة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب في طرابلس الغرب

كانت عملية جباية الضرائب تتم بطريقتين هما:

أولاً: عن طريق الدولة مباشرة:

وتعرف هذه الطريقة كذلك بالأمانة، وتتم جباية الضرائب عن طريق موظفين تكلفهم الدولة رفقة قوة عسكرية، فكان المخمن يقوم بتقدير الضرائب على مستحقيها، في حين المكلف بدفع الضريبة يحاول قدر المستطاع تخفيف ما فرض عليه من ضرائب وبشتى الطرق والوسائل، وقد تصل لحد الرشوة في بعض الأحيان، فقد استغل هؤلاء المأمورين بجباية الضرائب الوضع فبالغوا في تقدير الضرائب من أجل ابتزاز الأهالي، واضطراهم إلى دفع الرشوة⁽²⁾.

فضريبة العشر مثلاً كان تحصيلها يتم بأسلوب إداري صارم يركز أساساً على المتابعة والتفتيش عن طريق الجابي والمثمن والمقدر لقيمتها، ويعرف أيضاً بالخراص، بالإضافة إلى الكاتب، وكان مقابل خدماتهم تدفع لهم قيمة مالية تتراوح ما بين 8 إلى 16 ليرة عثمانية إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصبح لهؤلاء الجباة راتباً شهرياً يقدر ما بين 2 إلى 4 ليرات في فترة خدمتهم⁽³⁾.

ثانياً: عن طريق الالتزام

يقوم نظام الالتزام بمنح الدولة حق جباية الضرائب والرسوم سواءً على إنتاج زراعي أو تجاري أو حرفي، في المقابل يدفع هذا الشخص مبلغ مقطوع ويلتزم بدفعه سواءً تمكن من جباية الأموال الأميرية

(1) مخلوف محمد سلامية الغزوي: المرجع السابق، ص-ص 672-673.

(2) سميرة بوزوجة: الطريقة السنوسية (1911-1951م)، وموقفها من قضايا العصر محلياً، إقليمياً، دولياً، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: فغور دحو، جامعة وهران، 2018م، ص22.

(3) أسماء محمد جعفر: المرجع السابق، ص-ص 192-193.

أم لا، ويسمى هذا النظام كذلك بنظام المقاطعة لأن الملتزم يضمن دفع مبلغ مقطوع مقدماً للحكومة⁽¹⁾.

ويتم الحصول على الالتزام عن طريق المزايدة العلنية، وتكون في القرية وفي الأقضية كل قضاء لوحده، وكذا الأولوية، وتتم بحضور المأمورين ويكون مبلغ السنة الفارطة أساساً للمزايدة، كما أن للملتزم الحق في التزام واردات وأعشار ورسوم عدة أقضية على حسب استطاعته داخل اللواء الواحد، في حين لا يحق له التزام واردات أكثر من لواء⁽²⁾.

المبحث الثالث: نفقات ومصروفات ولاية طرابلس

كما ذكرنا أن دخل ولاية طرابلس غير ثابت، فهو مرهون بمدى مردودية الإنتاج وقدرة الإدارة على جمع الضرائب، وعليه فإن ميزانية الولاية غير ثابتة، فمثلاً في سنة 1870م-1285هـ بلغت الميزانية العامة للولاية سبعة ملايين ومائتا ألف قرش، في حين بلغت سنة 1892م حوالي عشرة مليون قرش⁽³⁾، كما كان في أغلب الأحيان لا تغطي الواردات حجم النفقات⁽⁴⁾.

ولعل هذا راجع إلى الامتيازات أو الإعفاءات التي منحتها الدولة لشيخ القبائل فهم أكبر شريحة معفية من دفع الضرائب، مع حصولهم على 5% من جمع الضرائب، كعائلة المنتصر الذي كان رئيس القبائل العربية، وعائلة الآغا باعتباره رئيساً للكراغلة⁽⁵⁾، وتمتعت بعض القبائل بهذا الامتياز

(1) معاذ محمد عابدين؛ قاسم الحموري: التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 03، أكتوبر 2016م، ص-ص 262-263.

(2) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 166.

(3) أنظر الملحق رقم: (07).

(4) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص 248.

(5) أسماء علي محمد جعفر: المرجع السابق، ص 203.

مقابل تزويد الحكومة بالجيش من العناصر المعروفة بالقولوغلية⁽¹⁾، بالإضافة إلى العاملين بتعليم القرآن وتدريس العلوم⁽²⁾.

وتمثلت نفقات الولاية في ما يلي:

أولاً: النفقات العسكرية:

كانت الضرائب المحصلة من طرابلس الغرب ومنتصرفية بنغازي تنفق على الجانب العسكري بمساهمة قدرها ثلاثة ملايين ليرة سنوية، في حين تتولى الحكومة المركزية بالباب العالي تغطية الثلث الباقي مباشرة في شكل تمويل وتجهيزات للجيش، أما في حالة العجز المالي الذي يمس الدولة فإن الضباط يبقون دون راتب شهري⁽³⁾.

ثانياً: الإنفاق على الإدارة والأمن الداخلي

تحتل هذه النفقات المرتبة الثانية بعد النفقات العسكرية، وتشمل مرتبات الموظفين وتنقلاتهم، ونفقات الشرطة وأجهزتها في ربوع الولاية، بالإضافة إلى موظفي الإدارة كموظف مكتب الوالي وإدارته، وموظفي المحاكم، والصحة والتعليم وكل أجهزة الولاية كافة⁽⁴⁾.

ثالثاً: الإنفاق على التعليم

اعتمد العثمانيون على تبرعات الأهالي لتغطية جزء من نفقات المدارس، بالأخص المدارس الابتدائية، ولعل هذا راجع إلى قلة ما خصص للتعليم من ميزانية الولاية، بحيث كان التعليم يعتمد في

(1) إيتوري روسي : المرجع السابق، ص 488.

(2) أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، إشراف: طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1961م، ج 2، ص 23.

(3) فرانسكرور كورو: المرجع السابق، ص 42.

(4) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 172.

تمويله على تخصيص نسبة يقدرها مجلس إدارة الولاية، من الضرائب والرسوم التي تتقاضاها البلديات، فكان نصيب التعليم نسبة ضئيلة، تبرر بإهمال العثمانيين للتعليم⁽¹⁾.

رابعاً: نفقات البلدية

بعد إنشاء بلدية طرابلس نتج عن ذلك استحداث وظائف جديدة، وذلك لكثرة المهام التي كلفت بها، فقد تحمل سكان طرابلس أعباء ثقيلة من كثرة الضرائب الإضافية، بالإضافة إلى إسهامهم في تغطية نفقات أجهزة البلدية ومؤسساتها فقد كانت إيرادات البلدية تصرف على جهازها الإداري الضخم⁽²⁾، وعلى تطوير المدينة ونظافتها وتوفير الإنارة لها، وإيصال المياه إلى سكانها⁽³⁾. ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن:

- النظام المالي في طرابلس الغرب كان يعتمد أساساً على الضرائب كمصدر للدخل.
- تنوعت الضرائب في طرابلس الغرب فمنها ما يرسل للباب العالي، ومنها ما يصرف على الولاية ومنها ما يكون مخصصاً للمؤسسات الإدارية.
- كان هناك جهاز مالي يتكون من الدفتر دار ومعاونوه.
- اتبعت الدولة العثمانية طريقتين لتحصيل الضرائب هما نظام الالتزام أو عن طريق موظفين ترسلهم الدولة مباشرة لهذا الغرض.
- تمثلت مصروفات ونفقات الولاية في الإنفاق على الجهاز العسكري من معدات ورواتب، وكذا الإنفاق على الإدارة والأمن الداخلي، كما ساهمت في الإنفاق على التعليم.
- تكمن العلاقة بين أهالي طرابلس والدولة العثمانية في الضرائب.
- أرهقت الدولة العثمانية كاهل المواطنين بالضرائب المجبأة مما أدى إلى القيام بثورات في بعض الأحيان.

(1) جميل موسى النجار: السياسة التعليمية وانعكاساتها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكام العثمانية (1857-1911م)، في مجلة جامعة الملك سعود، 2002م، ص 83-84.

(2) أنظر الملحق رقم: (08).

(3) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 178.

الفصل الثالث

التنظيمات القضائية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الأول: درجات وأنواع المحاكم في طرابلس الغرب

المبحث الثاني: بنية وتشكيلة الجهاز القضائي في طرابلس الغرب

المبحث الثالث: الجرائم والعقوبات في طرابلس الغرب

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في الغرب خلال العهد العثماني

الثاني

عملت الدولة العثمانية على تسيير إدارة القضاء في طرابلس الغرب على النظام الذي كان معمولاً به في الأستانة، إلا أنه عقب الإصلاحات أو التنظيمات العثمانية ظهر ما يُعرف بالمحاكم النظامية كهيئة قضائية جديدة، التي كانت تسيّر وفق جهاز قضائي منظم، وعليه نطرح التساؤلات التالية:

كيف كان يسير النظام القضائي في طرابلس الغرب؟ وماهي المحاكم التي كانت تعمل بها الدولة العثمانية في سبيل تحقيق العدل والعدالة؟ وما الجرائم التي كانت معروفة في هذه الفترة؟ وما الأحكام الصادرة فيها من أجل مجابتهها ومحاربتها؟

المبحث الأول: درجات وأنواع المحاكم في طرابلس الغرب

أولاً: المحاكم الشرعية

كان النظام القضائي في طرابلس الغرب قبل صدور التنظيمات أو الإصلاحات يسير وفق النظام القضائي في الدولة العثمانية، وباعتبار أن طرابلس هي إحدى المقاطعات الإدارية التابعة لها فقد أسست فيها المحاكم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾، وكان على رأس المحاكم الشرعية قاضي القضاة يعين من اسطنبول، بالإضافة إلى المفتي يعين هو الآخر من اسطنبول. ويكمن دور المحاكم الشرعية في الفصل في القضايا والمنازعات الشرعية⁽²⁾، وقضايا الزواج والطلاق، وكذا النظر في قضايا الإنفاق على الأطفال والزوجات وقضية الحضانة بالنسبة للأطفال، ضف إلى ذلك قضايا الملكية والميراث⁽³⁾.

(1) أبو القاسم السنوسي قنة محمد: نفس المرجع السابق، ص75.

(2) راسم رشدي: المرجع السابق، ص106.

(3) نيكولاي إيليتش: المرجع السابق، ص334.

وكان القاضي الشرعي يقيم في طرابلس لإدارة شؤون القضاء في الولاية، وتُستأنف أحكامه أمام شيخ الإسلام في الأستانة، أما في السنجقات والقضاءات يتولى شؤون القضاء ما يعرف بالنائب الشرعي، وتُستأنف أحكام هذا الأخير أمام قاضي طرابلس⁽¹⁾، وقد اشتهرت بعض الأسر بلقب النائب لتوارث أبنائها لهذا المنصب⁽²⁾.

أما المفتي فلا شأن له بممارسة القضاء الشرعي، وإنما هو بمثابة الزعيم الروحي ومفسراً للقرآن، ويكمن دوره في التأكد من مطابقة الأحكام حسب ما ورد في الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

ثانياً: المحاكم النظامية

أنشئ إلى جانب المحاكم الشرعية التي تستند أساساً على القانون الديني المتمثل في القرآن الكريم، محاكم أخرى عُرفت بالمحاكم النظامية⁽⁴⁾، وقد استحدثت هذه المحاكم والتي من بينها المدنية والتجارية والجنائية في عهد الوالي محمود ندم باشا⁽⁵⁾، إلا أن هذه الإصلاحات في السلك القضائي لقيت نوعاً من المعارضة والتذمر من الأهالي، ففي سنة 1879م/1296هـ أجريت تعديلات على المحاكم المحلية، بحيث أصبح هناك رئيس لكل المحاكم المدنية وآخر للجنائية، عوضاً عن رئيس واحد للمحكمتين في السابق، وحصر مهام القاضي الشرعي في رئاسة محاكم الاستئناف التي تختص بالنظر في الأحوال المدنية، وإبعاده من رئاسة المحاكم المدنية والجنائية⁽⁶⁾. وتضم المحاكم النظامية مايلي:

(1) فرانشكو كوزو: المرجع السابق، ص33.

(2) عمار جحيدر: آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1991، ص11.

(3) أحمد الماني أم السعد: مذهب المالكية في عهد الخلافة العثمانية في ليبيا دراسة تاريخية، في مجلة الجامعة الأسمرية، العدد02، 2019، ص51.

(4) محمود علي عامر، محمد خير فارس: المرجع السابق، ص256.

(5) خليفة محمد التليسي: حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ط3، 1997، ص166.

(6) إتوري زوسي: المرجع السابق، ص464.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في الغرب خلال العهد العثماني الثاني

1- محكمة البداية:

ينبغي أن نشير أن جميع المحاكم العثمانية النظامية في ليبيا تأسست سنة 1869م/1286هـ، وتكرزت أساسًا في المدن، وأول درجة في هذه المحاكم هي محكمة البداية، وقد وجدت هذه المحاكم في جميع المتصرفيات والقائمقاميات باستثناء متصرفية فزان وقائمقامية فساطو ونالوت والحوض وسرت، بحيث لم يتغير نظام القضاء فيهم وبقي بيد النائب الشرعي، وتتكفل محكمة البداية بالنظر في القضايا المدنية والحقوقية والجزائية⁽¹⁾.

وتتضمن المحكمة البدائية رئيسا وأربعة قضاة في السناجق، وفي مدينة طرابلس تضم رئيسين وستة قضاة، واحد منهم رئيس وإثنان إضافيان وقاضيان يشكلان القضاء المدني، أما القضاء الجنائي فيتألف من رئيس وقاضيين، وتتألف المحكمة في كل سنجق من قاضي تحقيق وقاضي تنفيذ، في حين خصص لمدينة طرابلس قاضيان للتحقيق⁽²⁾.

وقد ورد في السالنامة⁽³⁾ الصادرة 1302هـ/1884م أسماء بعض الموظفين الذين تولوا مناصب في محكمة البداية وهم: أحمد حسيب وعمر بلعزي أفندي، كويرا أفندي، أما قلم محكمة البداية فقد تولوها كل من باشا كاتب أحمد شماخي أفندي، أما مهمة كاتب الضبط فقد أسندت إلى سعيد غرابي أفندي وأحمد أفندي، موسى أفندي⁽⁴⁾.

(1) محمد الطاهر عربي: المرجع السابق، ص40.

(2) محمود علي عامر، محمد خير فارس: المرجع السابق، ص257.

(3) السالنامة: مصطلح يتكون من كلمتين تركيتين سال وتعني السنة أو السنوي، ونامة وتعني الكتاب أو التقويم، وبذلك معناها الكتاب أو التقويم السنوي الصادر عن إدارة معينة من إدارات الدولة. للمزيد ينظر: ياسين شهاب شكري: سالنامات ولاية طرابلس الغرب وأهميتها في دراسة التاريخ الليبي الحديث، في مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة الكوفة، العدد 03، 2016م، ص154.

(4) سالنامة ولاية طرابلس الغرب، دفعة 11، 1302هـ، ص173.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في الغرب خلال العهد العثماني الثاني

2- محاكم الصلح:

تمارس هذه المحاكم في الغالب وظائفها في القرى والنواحي، وذلك عن طريق مجالس القرى، ومجالس النواحي، ويعين قضاتها من العاصمة إسطنبول أما بخصوص أعضائها من أعيان البلد يكون تعيينهم من طرف الوالي. تختص هذه المحكمة في الفصل في القضايا بواسطة الصلح كالفصل في النزاعات الناتجة عن بيع وشراء البضائع والحيوانات المختلفة، وكذلك الفصل في القضايا المدنية والتجارية والحقوقية البسيطة، بالإضافة إلى القضايا الجزائية التي لا تتجاوز قيمتها مائة وخمسين قرشا ولا تقل عن خمسة وعشرين قرشا، وتكون أحكامها قطعية غير قابلة للاستئناف، أما القضايا التي تفوق قيمتها المبلغ المذكور آنفا أو تقتضي الحكم بسجن الجاني فتكون قابلة للاستئناف⁽¹⁾.

3- المحاكم التجارية:

في سنة 1851م أنشئت بطرابلس المحكمة التجارية المختلطة، والتي كانت تتكون من ثلاثة قضاة من الأوربيين المقيمين بطرابلس وعدد مماثل من القضاة العرب، يرأسها العميد أو شيخ البلد ومن بين الذين شغلوا هذا المنصب محمد المحسن⁽²⁾.

وتحال إليها القضايا الصادرة عن المحكمة التجارية في بنغازي لاستئنافها، باعتبار أن مقرها في طرابلس، وفي حالة إذا تم الاعتراض على الأحكام الصادرة عن المحكمة التجارية بطرابلس تحال القضية إلى المحكمة التجارية في الأستانة، ويشترط في القضايا المستأنفة على أن لا تقل عن (5000) قرش (1000) ليرة إيطالية⁽³⁾.

(1) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص ص 110-111.

(2) إتوري رُوسي: المرجع السابق، ص 446.

(3) فرانشيكو كُوزز: المرجع السابق، ص 32.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في الغرب خلال العهد العثماني الثاني

4- محاكم الإستئناف:

يقصد بالإستئناف هو إعادة القرارات المنقوضة إلى محكمة أخرى للنظر فيها مرة أخرى، وهو نقض قرار المحكمة الأول وإصدار قرار يوافق الأصول المشروعة بالنظر في القضية مرة ثانية⁽¹⁾. وتشمل محكمة الإستئناف ولاية طرابلس و متصرفية بنغازي، أما مقرها فهو في طرابلس، وتكمن مهمتها في النظر في الطعون المرفوعة ضد أحكام محاكم البداية، وتنقسم هذه المحكمة إلى دائرتين هما دائرة الجزاء ودائرة الحقوق، وإذا طعن في الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة ترفع القضية إلى الأستانة حيث محكمة النقض كونها آخر المحاكم التي يلجأ إليها⁽²⁾.

5- محكمة الجنايات أو محاكم الجزاء:

يُشكل هذه المحكمة رئيس وأربعة أعضاء، ومدعي عمومي، بالإضافة إلى عدد من كتاب الضبط حسب الحاجة، تهتم هذه المحكمة بالجرائم الكبيرة كجرائم القتل والاعتصاب وغيرها، ويتعامل المدعي العمومي مع مثل هذه الجرائم بإجراء تحقيق شامل، وعند انتهاء التحقيق يُحيل أوراق القضية إلى دائرة الاستئناف ومن ثم ترسل إلى مجلس الجنايات، بحيث يرسلها هذا الأخير إلى دائرة الاتهام لتدقيقها، وفي الأخير يرسل ملف القضية إلى محكمة الجنايات لإجراء المحاكمة، ويحق للجاني الطعن في الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة، ويستأنف بمحكمة الاستئناف بالولاية⁽³⁾.

6- محكمة النقض:

وهي آخر درجة في المحاكم التي يلجأ إليها المتهمون في الأحكام الجنائية والمدنية ومقرها بالأستانة⁽⁴⁾.

(1) أحمد آق كوندرز، سعيد أوز تورك: الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008م، ص 632-633.

(2) محمد الطاهر عريبي: المرجع السابق، ص 40.

(3) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 113-114.

(4) محمود علي عامر، محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 257. ينظر أيضا: فراشكور كوزو: المرجع السابق، ص 32.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الثاني: بنية وتشكيلة الجهاز القضائي في طرابلس الغرب

1- القاضي:

يعين القاضي من الدولة العثمانية، وذلك باقتراح من شيخ الإسلام في اسطنبول وعليه يصدر السلطان فرمانًا بتعيينه⁽¹⁾، وكان في البداية جميع القضاة من الأتراك العثمانيين، ثم أخذ اللييون بالتدرج يشغلون بعض هذه المناصب⁽²⁾، ومن واجبات القاضي إعطاء الرأي في المسائل القانونية والفصل في القضايا المختلفة بما فيها قضايا كبار موظفي الولاية، وإجراء عقود الزواج والطلاق والنفقة، ومن مهامه أيضًا النظر في قضايا الميراث وعقود البيع والشراء وكذا مراقبة أسعار السوق وتسجل هذه القضايا في سجلات خاصة تعرف بسجلات المحكمة الشرعية⁽³⁾.

ويتقاضى القاضي راتبًا يقدر ما بين 3000 إلى 5000 قرشًا من خزانة الدولة، إلا أن فترة بقائه في هذا المنصب كانت محدودة بثلاثين شهرًا، لينقل بعدها إلى مركز قضائي آخر⁽⁴⁾.

2- النواب:

كانت وظائف النواب تمثل أدنى درجات السلم الوظيفي القضائي، وتوكل إليهم الأعمال القضائية في المدن الصغيرة أو في القرى الكبيرة، ولربما أطلقت عليهم هذه التسمية لأنهم يحلون محل القضاة سواءً أثناء تغيبهم عن العمل أو في حالة إجازتهم أو أثناء مرضهم، والنواب لا يتقاضون راتبًا

(1) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص 253-254.

(2) راسم رشدي: المرجع السابق، ص 106.

(3) العربي البهلول الزروق الأسود: المرجع السابق، ص 104.

(4) أبو القاسم السنوسي قنة محمد: المرجع السابق، ص 76.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني

الثاني

من الحكومة كالقضاة، وإنما يكمن دخلهم في الإيرادات الكبيرة التي يتحصلون عليها من الغرامات المالية التي تسلط على المخالفين الذين يرتكبون أعمالاً منافية للآداب العامة وغيرها⁽¹⁾.

3-المفتي (الإفتاء):

وجد المفتي في كل ولايات الدولة العثمانية والتي من بينها طرابلس الغرب، وكان منصبه إلى جانب القاضي، ولكن لكل منهما عمل خاص به، وتتمثل مهمة المفتي في إبداء الرأي في بعض المسائل الفقهية عند استشارته، بحيث يضع مشكلة السائل في نصوص محدودة يجيب عنها المفتي بالسلب أو الإيجاب⁽²⁾، ويعتبر المفتي بمثابة الزعيم الروحي ومفسر القرآن بحيث يقوم بفحص بعض الأحكام والتأكد من مدى مطابقتها لأحكام القرآن⁽³⁾.

4-العدول:

وهو من الشخصيات المهمة في التنظيم القضائي في المحكمة، ويختارون من طرف القضاة في المحكمة بعد التثبيت من نزاهتهم وأمانتهم بين أفراد المجتمع، ومن مهامهم الشهادة بين الناس وإحصاء تركة المتوفي وتقديم جرد لها إلى مصلحة الجنائز⁽⁴⁾، وكذا تحرير العقود ومحاضر النزاعات والإشهاد فيها والتحقق من المسائل القضائية⁽⁵⁾.

(1) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ج1، ص432.

(2) عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)، تق: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ص118.

(3) أم السعد أحمد الماني: المرجع السابق، ص51.

(4) خلدون خلصية: القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث من (1519-1830م)، إشراف: أحمد مسعود سيد علي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019م، ص41.

(5) حنيفي هلايلي: الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية، في المجلة التاريخية المغاربية، المطبعة المغاربية، العدد 134، تونس، مارس 2009، ص143.

الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس في الغرب خلال العهد العثماني الثاني

5-الترجمان (المترجم):

إن ارتباط طرابلس العثمانية بعلاقات مع الدول الأخرى التي كانت لها جاليات تجارية، هذا الأمر استوجب وجوب ترجمان يفسر للقاضي أحداث القضية في حالة وجود نزاع، فالمترجم هو عبارة عن واسطة بين القاضي والأجانب، وأوكلت له مهمات أخرى كذلك كتقديم الحجج المتعلقة بالباب العالي، والتفتيش على أعمال المحكمة⁽¹⁾.

6-الكاتب:

هو الذي يكتب ما يمليه عليه القاضي⁽²⁾، وتتمثل مهمته في تسجيل وقائع القضايا المنظور فيها، وكذلك إحضار الشهود، وإعلام المتخاصمين بموعد المحاكمة ومكانها، بالإضافة إلى توضيح بعض القوانين الصادرة بحق هؤلاء المتخاصمين⁽³⁾، ولا بد للكاتب أن يكون مدركاً للأحكام الفقهية ومقاصدها والتمييز بين أنواع العقود والمعاملات وإثبات صحتها من فسادها، وأن يكون مُدركاً لأحكام الخط والكتابة لمعرفة أي تزوير أو تحريف.

7-الشواش:

يتمثل دوره في توفير الأمن والحفاظة عليه في المحكمة خلال جلسات المحاكمة، وكذا الإشراف على تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي⁽⁴⁾.

(1) مسعودة نيقرو : جوانب من حركة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب 1835-1911م إداريا/قضائيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عاشور قويدر، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018م، ص83.

(2) عبد الكريم زيدان: نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1989م، ص56.

(3) العربي البهلول الزروق الأسود: المرجع السابق، ص108.

(4) خلدون خلصية: المرجع السابق، ص ص41-42.

المبحث الثالث: الجرائم والعقوبات في طرابلس الغرب

نص قانون الجزاء الهمايوني في مادته الثانية على أنواع الجرائم، وهي الجنائية والجنحة والقباحة.

1- الجنائية:

يحق على فاعلها القتل والوضع في الكورك لمدى الحياة أو لفترة مؤقتة، وكذا السجن في القلاع والنفي المؤبد، وحرمان الجاني من الرتب والحقوق المدنية⁽¹⁾.

2- الجنحة:

أما الجنحة فهي جريمة عقوبتها الحبس لمدة أسبوع، أو النفي المؤقت أو الطرد من الوظيفة أو دفع غرامة مالية⁽²⁾.

3- القباحة:

هي مخالفة يحق على فاعلها السجن من يوم إلى أسبوع، أو دفع مبلغ مالي لا يفوق المائة قرش تركي⁽³⁾.

وسنقوم بشرح نماذج من بعض العقوبات الصادرة عن الدولة العثمانية وهي:

1/ عقوبة الكوريك: وهي عقوبة جديدة طبقتها الدولة العثمانية، وتعني الجحاف، وتعتبر من أشد وأقسى أنواع العقوبات، بمعنى يصبح المتهم مجدافاً داخل السفن العثمانية، وكان يصدر الحكم بهذه العقوبة على الأشخاص الخارجين عن طاعة السلطان وكذلك على أسرى دول الأعداء، وكانت تتم هذه العقوبة بنوع من التشهير، بحيث يُأخذ المتهم في بادئ الأمر إلى أهم ميدان في تلك المدينة

(1) الدستور: تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مر: خليل أفندي الخوري، المطبعة السورية، بيروت، مج1، ص 323.

(2) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص98.

(3) مسعود نيقرو: المرجع السابق، ص 77.

أو المنطقة التي يكثر فيها مرور الناس، ويُقيد في عمود، وتوضع لافتة على صدره مكتوبة بخط واضح تفسر فيها الجرم الذي ارتكبه والحكم المطبق عليه، ويبقى مقيدا لمدة ساعتين ثم ينقل إلى أحد المراكب البحرية، ويقيد بالحديد في قدميه حتى موته أو إكمال مدة حكمه، وإذا توقف أو تأني (تباطأ) في التجديف يسلط عليه الضرب بالسياط⁽¹⁾.

وعلى سبيل المثال كانت تطبق عقوبة الكورك على كل شخص قام بإحراق ما لم يكن ملكاً له من الأبنية والسفن والمحاصيل فيطبق عليه الكورك المؤبد، أما في حالة إذا كان ملكاً له وقام بحرقه متعمداً لكن انجر عن هذا الحرق أذى لشخص آخر فيجازى بالكورك المؤقت، وتصدر عقوبة الكورك أيضاً على كل شخص أكره على إحراق أي نوع من الأبنية والأماكن، بالإضافة إلى الكورك لمدة خمسة عشرة سنة على كل من قتل شخصا بغير عمد⁽²⁾.

2/ عقوبة السجن: أي السجن في القلعة أو ما يطلق عليها بالتركية قلعة بند، حيث كان الحكم بهذه العقوبة قبل الإصلاحات تمشي وفق مزاج الحاكم، فقد سجن كثير من الناس لأسباب وضيقة ولمدة زمنية محدودة، بل أكثر من ذلك فأحيانا انشغال الحاكم ينسيه هؤلاء المساجين فيقضوا عمرهم كله داخل هذه الزنزانة، لكن الحكم بما عدل عقب الإصلاحات فصارت تصدر بحكم قضائي يحدد مدة العقوبة ونوعها، بمعنى شخصية قام بها الشخص بمفرده أو ضمن مجموعة⁽³⁾.

وتطبق عقوبة السجن على كل شخص أخفى جثة مقتول أو قام بدفنه دون إعلام الحكومة بذلك أي لم يكشف عليه، فيحكم عليه من شهر إلى سنة، ويدفع كجزاء نقدي من ذهب إلى خمس

(1) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص ص 263-264.

(2) الدستور: المرجع السابق، ص ص 353-354.

(3) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص 264.

ذهبات مجيديات، وكذلك إذا قام المتهم بضرب شخص وتسبب له في عدم مزاولة أعماله أو مرضه لأكثر من عشرين يوم، فيسجن من شهرين إلى سنتين بالإضافة إلى دفعه لمصاريف الجراحة⁽¹⁾.

3/ النفي: وهي إحدى العقوبات التي طبقها العثمانيون، وذلك بنفي المحكوم عليه أو الجاني خارج منطقتة، وكانوا يستبعدونه خاصة إلى المناطق الجافة والحارة، كصحراء ليبيا وصحراء العراق، ولعل ما يثبت هذا الرسالة التي بعث بها أحمد توفيق متصرف بنغازي إلى والي طرابلس يعرض فيها نفي أربعين شخصاً مع عائلاتهم من منطقتي بنغازي والجبل الأخضر واستبعادهم إلى صحراء العراق والشام وذلك بسبب تحريض الناس على عدم دفع الضرائب⁽²⁾.

4/ الإعدام: طبق جزاء الإعدام على كل متهم، تؤكد القانون بأنه قام بالقتل العمدي، وللإشارة أنه في حالة إعفاء الجاني من جزاء القصاص الشرعي وهو الإعدام في هذه الحالة يطبق عليه الكورك إما المؤبد أم المؤقت شريطة أن لا يكون ذلك أقل من خمس وعشرين سنة⁽³⁾.

كما أن التمرد على الدولة ورفع السلاح ضدها والتواطؤ مع الأعداء وحثهم على شن الحروب، وكذا إفشاء أسرار الدولة العسكرية وتسريب معلومات عن أمن الدولة وعن جيشها لصالح الدول الأجنبية تعتبر من الجرائم الكبرى التي يطبق عليها الإعدام⁽⁴⁾.

(1) الدستور: المرجع نفسه، ص 354-355.

(2) مسعودة نيقرو: المرجع السابق، ص 78-79.

(3) الدستور: المرجع السابق، ص 354.

(4) كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 98.

وينبغي أن نشير أن حكم الإعدام يرجع الرأي المفصلي فيه إلى حاكم المنطقة أو إحدى مسؤوليها الإداري أو التنفيذي، وفي معظم الأحيان كان الرئيس أو المسؤول هو المكلف بإصدار وتنفيذ حكم الإعدام على من تأكد جرمهم دون الرجوع للقاضي⁽¹⁾.

ومما سبق يمكن القول:

- استحدث العثمانيون في الجانب القضائي ما يُعرف بالمحاكم النظامية بموازاة المحاكم الشرعية، وذلك بغية إصلاح القضاء وتنظيم إدارته للارتقاء لسلم العدالة الاجتماعية.

- عرفت طرابلس الغرب تنظيمات إدارية قضائية وذلك من خلال تقسيم المحاكم النظامية إلى محاكم ابتدائية وصلاح وتجارية ومحاكم استئناف... الخ.

- اعتمد العثمانيون على مجموعة من الهيئات الإدارية كالقاضي والنواب والمفتي وغيرهم لتحقيق العدل والسير الحسن للقضاء.

أصدر العثمانيون مجموعة من الأحكام القضائية لردع الجرائم، كما استحدثوا أحكاما جديدة لذلك كعقوبة الكوريك.

(1) تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص 263.

خاتمة

خاتمة:

- بعد تمكن العثمانيون من إنهاء حكم الأسرة القرمانية، دخلت طرابلس الغرب عهداً جديداً عُرف بالعهد العثماني الثاني (1835-1911م) الذي دام حوالي 76 سنة، وبعد تمكنهم من الحكم المباشر لطرابلس الغرب عمل الولاة العثمانيون على تنظيم هيكلها الإدارية وذلك تزامناً مع صدور قانوني شريف كلخانة 1839م وخط همايون 1856م ، فُكُرت هذه القوانين الصادرة عن الدولة العثمانية على طرابلس الغرب باعتبارها ولاية من ولاياتها.

- شهدت طرابلس الغرب في منتصف القرن التاسع عشر تغيرات جذرية في أنظمتها الإدارية فقسمت الولاية إلى متصرفيات والمتصرفيات إلى أقضية والأقضية قسمت هي الأخرى إلى نواحي، كما عرفت استحداث هيكل جديدة وهذا ما لاحظناه في الجانب الإداري بإنشائها لنظام البلديات سنة 1872م ، أما في الجانب القضائي فشكلت ما يعرف بالمحاكم النظامية إلى جانب المحاكم الشرعية.

- اهتم الولاة العثمانيون في طرابلس الغرب بتنظيم الجيش، باعتبار أن الدولة العثمانية دولة عسكرية بامتياز فاقتبسوا تنظيمه من الخبرة الفرنسية والروسية، كما بادر بعض الولاة بتنظيم وتطوير طرابلس الغرب عسكرياً وذلك من خلال إصلاح وترميم المباني العسكرية المتمثلة في القلاع والحصون، وساهم البعض منهم في إنشاء أخرى جديدة وتجلى هذا في عهد الوالي أحمد راسم.

- اعتنى العثمانيون في طرابلس الغرب بالجانب المالي، وذلك بتشكيل نظارة خاصة له، كما أن النظام المالي كان يقوم بالدرجة الأولى على الضرائب التي أرهقت كاهل الأهالي لتنوعها وكثرتها، والتي لم يكن لها معيار محدد في جبايتها وإنما كانت تفرض من طرف الملتزمين أو المثمن اعتباراً إلا إذا استثنينا الضرائب المحددة المقدار كضريبة العشر.

- على الرغم من كثرة الضرائب المفروضة إلا أن ميزانية طرابلس الغرب كانت تعاني من النقص في تغطية المصاريف أي لا تغطي الواردات حجم النفقات، وذلك لأن الإدارات الجديدة المستحدثة تحتاج إلى أموال كبيرة لإدارتها وتسييرها.

- كما أن انعكاس الإصلاحات أو التنظيمات العثمانية على طرابلس الغرب، كان لها جوانب إيجابية تمثلت في محاولة إعطاء نفس جديد لولاية طرابلس الغرب و المحافظة عليها فترة من الزمن قبل وقوعها بيد الاحتلال الإيطالي، وأخرى سلبية تجلت بشكل واضح في تدمير الأهالي من الفرض المفرط في الضرائب، و كذلك الفشل في تجسيد فكرة الإصلاح و التنظيم، وكان ذلك جليا في الجانب المالي بحيث كان الموظفون يحتلسون أموال الأهالي بدعوى أنها ضرائب فرضت عليهم من السلطة، ضف إلى ذلك أن التنظيم خاصة في الجانب الإداري يتطلب أشخاصا و جهدا ووقتا في سبيل نجاحه، وهذا ما لم نلمسه في طرابلس الغرب التي تعاقب عليها 33 واليا في فترة ما يقارب 76 سنة .

الملاحق

الملاحق رقم 01: قائمة للولاة العثمانيين بطرابلس من 1835-1911م⁽¹⁾

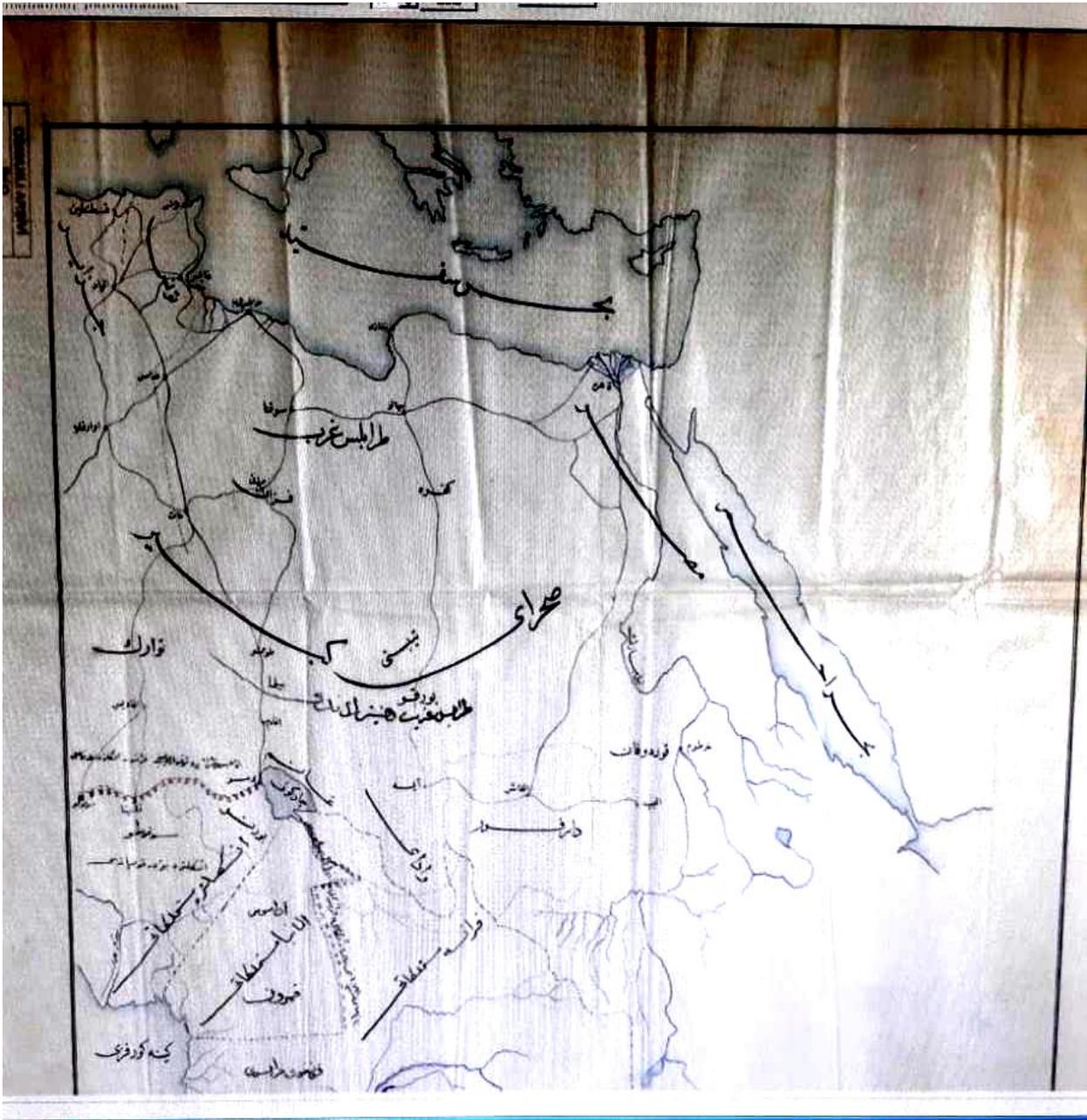
1835	مصطفى نجيب باشا
1836 - 1835	محمد رائف باشا
1837 - 1836	طاهر باشا
1838 - 1837	حسن باشا
1842 - 1838	عشقر علي باشا
1847 - 1842	محمد أمين باشا
1848 - 1847	محمد راغب باشا
1852 - 1848	أحمد عزت باشا
1855 - 1852	مصطفى نوري باشا
1858 - 1855	عثمان باشا
1860 - 1858	احمد عزت باشا
1867 - 1860	محمود نسيم باشا
1870 - 1867	علي رضا باشا
1871 - 1870	محمد حالت باشا
1872 - 1871	محمد رشيد باشا
1874 - 1872	علي رضا باشا (الولاية الثانية)
1875 - 1874	سامح باشا
1876 - 1875	مصطفى عاصم باشا
1878 - 1876	مصطفى باشا
29 جانفي 1878	علي كمالي باشا
13 أفريل 1878	محمد صبري باشا

⁽¹⁾ إيتوري روسي: المرجع السابق، ص 492-493.

1879 -1878	محمود جلال الدين باشا
1880 -1879	أحمد عزت باشا (الولاية الثانية)
1896 -1881	محمد نظيف باشا
1896 -1881	محمد نظيف باشا
1898 -1896	نامق باشا
1900 -1899	هاشم باشا
1902 -1900	حافظ محمد باشا
1904 -1902	حسن حسني باشا
1908 -1904	رجب باشا
1910 -1908	أحمد فوزي وحسن حسني باشا
1911-1910	ابراهيم أدهم باشا
1911	أحمد بسيم بك (قائما بأعمال الوالي)

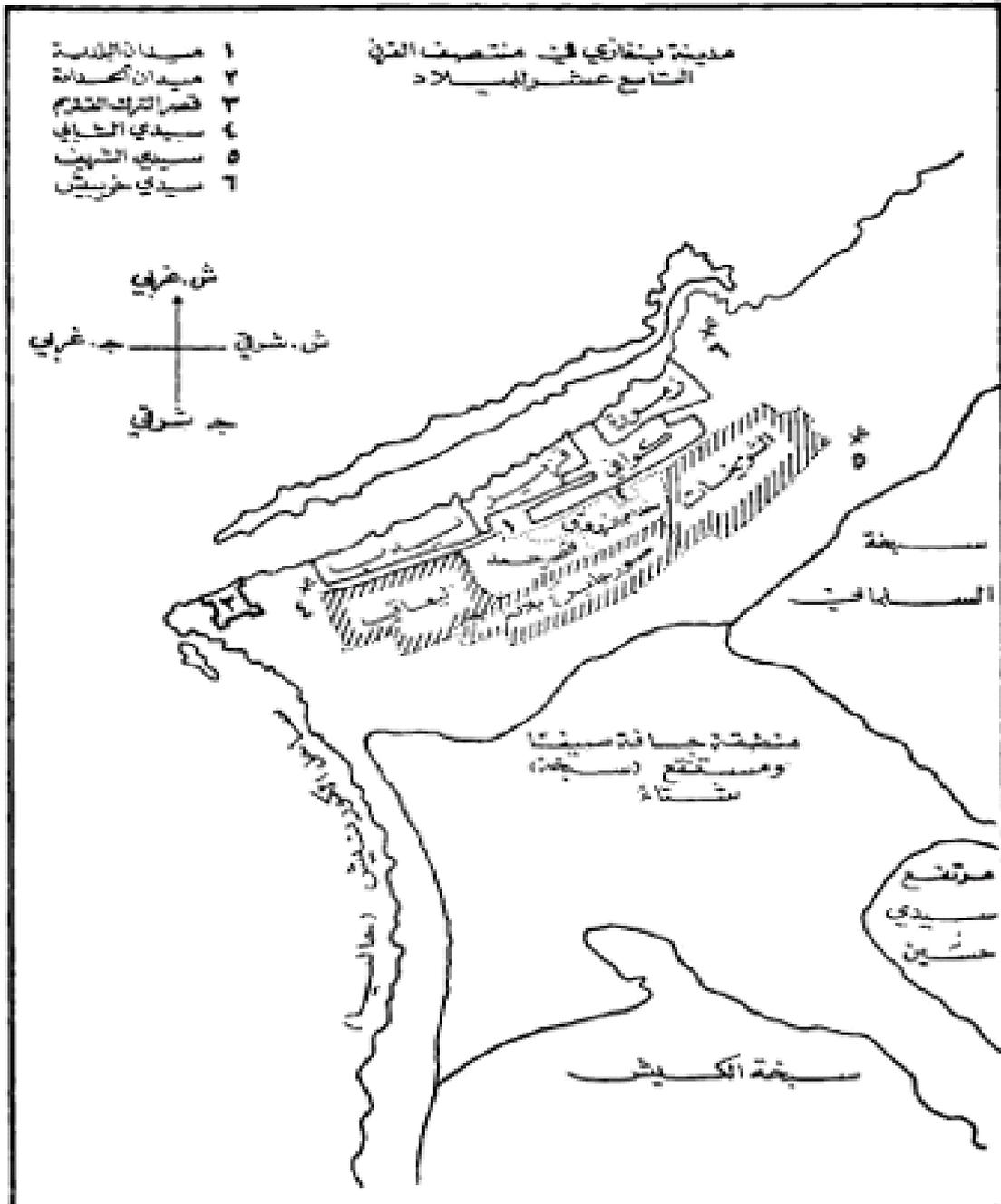
تابع للملحق رقم: 01

الملحق رقم 02: خريطة طرابلس الغرب⁽¹⁾



(1) مركز الأرشيف العثماني باسطنبول (OSMANLI ARSIVI).

الملحق 03: خريطة لمدينة بنغازي في منتصف القرن التاسع عشر (1)



(1) محمد مصطفى بازامة : المرجع السابق ، ص 258.

الملحق 04: جدول يوضح أماكن توزيع الفرقة 42 بطرابلس الغرب⁽¹⁾

جدول رقم «10» بيان بأماكن توزيع الفرقة 42 بطرابلس الغرب ⁽¹⁾		
الواردات	قائدها	مقرها
الفرقة 42 المستقلة	العقيد نشأت باشا	مدينة طرابلس
لواء المشاة 124	المقدم شاكر	بنغازي (كتيبين في بنغازي وكتيبة في درنة)
لواء المشاة 125	المقدم أنور	فساطو (كتيبة في مرزوق)، وكتيبتان في جبل غريان)
لواء المشاة 126	المقدم أحمد منيب	الخمس (كتيبة في الخمس، وكتيبة في مصرانة، وكتيبة في الدواخل)
لواء المشاة 127	العقيد جمال	مدينة طرابلس
كتيبة الرماة	-	منطقة الحدود التونسية
لواء الفرسان 38	الرائد صالح	أربع سرايا في طرابلس، وسرية واحدة في بنغازي
مركز لواء المدفعية	-	مدينة طرابلس
كتيبة مدفعية صحراوية	سريعة الطلقات	مدينة طرابلس (أربع بطاريات)
كتيبة مدفعية صحراوية	سريعة الطلقات	مدينة طرابلس (خمس بطاريات)
كتيبة مدفعية القلاع	-	مدينة طرابلس
كتيبة مدفعية صحراوية	سريعة الطلقات	بنغازي (بطارتان)
كتيبة مدفعية جبلية	-	بنغازي (ثلاث بطاريات)
كتيبة مدفعية جبلية	-	بنغازي
لواء جندرمة (درك)	-	مدينة طرابلس (يتكون من كتيبتين منتشرتين في أنحاء مدينة طرابلس وثلاث سرايا فرسان، وسرية هجانة)
كتيبة استحكامات	-	مدينة طرابلس (تتكون من أربع سرايا يتم تشكيلها فيما بعد)
سربتا عمال عسكريين	-	مدينة طرابلس (يتم تشكيلها لاحقاً)

⁽¹⁾ كامل علي مسعود الوبية: المرجع السابق، ص 196.

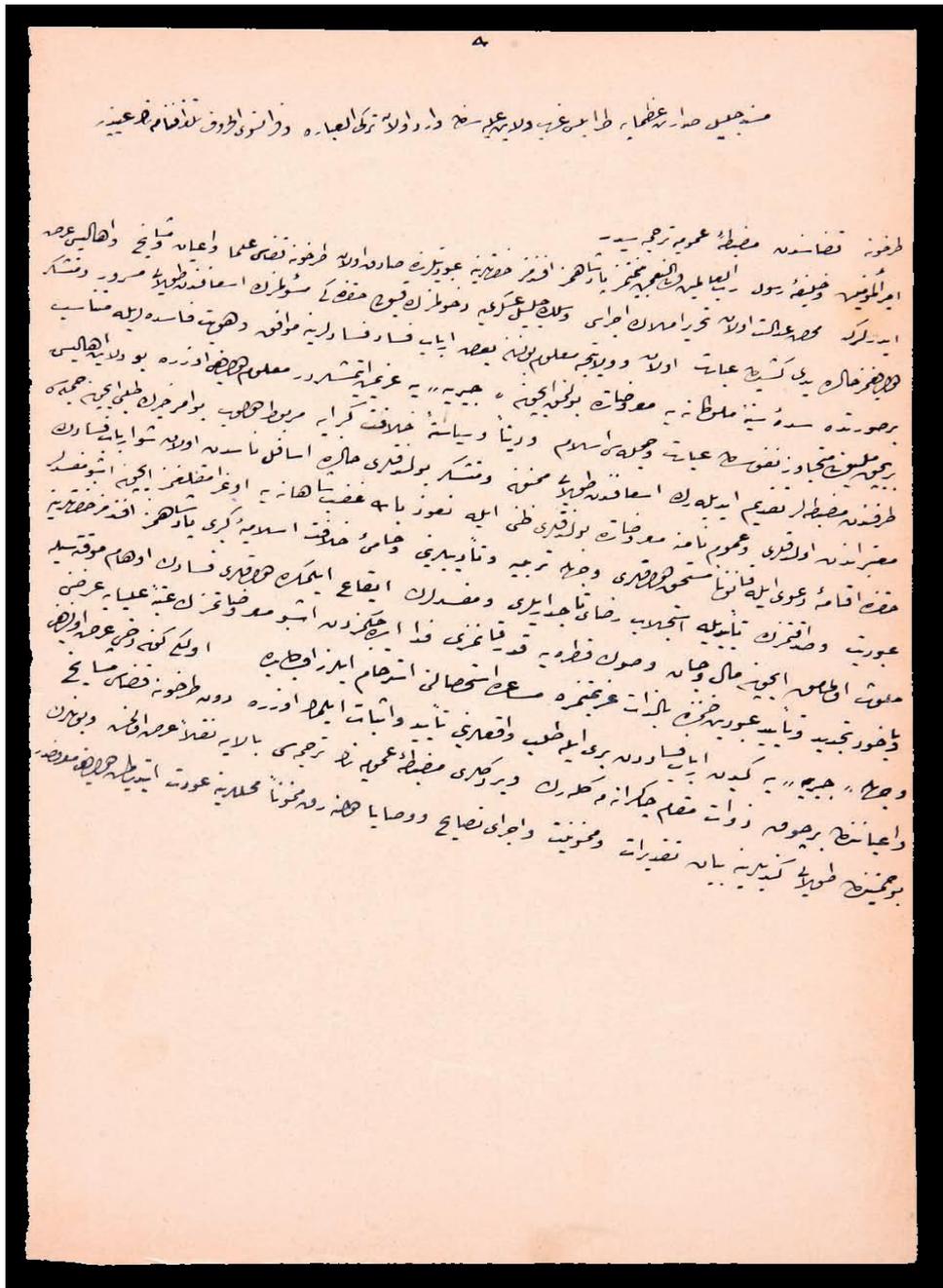
الملحق 05: قطعات الجيش الموجودة في ملحقات الولاية⁽¹⁾

اسماء المراكز جنود المشاة الموجودين جنود الفرسان الموجودين		
	١٦٥	مركز الكتيبة فساطو
	١٤	بقيادة ضابط الجوش
	٨	بقيادة ضابط صغير الزنتان
اللاى ٥٧ الكتيبة ٤	٧٩	مركز سرية نالوت
	١٣	بقيادة ضابط سناون
	٥٥	مركز سرية غدامس
اللاى ٥٧ كتيبة ٤ يوجد	٩٢	مركز كتيبة فزان
في فزان وفي غات ٢٦	٥٧	مركز سرية غات
جندي مدفعي ومدفعين	١٣٣	مركز سرية الشاطي
	٣٨	مركز سرية سوكنه
اللاى ٥٨ الكتيبة ١	١٨٦	مركز كتيبة زواره
	٣٩	بقيادة ضابط فروه
	٢٩	بقيادة ضابط المعجلات
	٧٥	مركز سرية الزاويه
١٠	٥٣	مركز سرية ترهونه
	٥٤	مركز سرية ورقله
اللاى ٥٨ الطابور ٤	٢٤	بقيادة ضابط مسلاته
	٩	بقيادة ضابط جنزور
	١٢	مركز كتيبة يفرن
	٤٦	مركز سرية مزده
اللاى ٦٠ الكتيبة ١	٤٨	مركز سرية غريان
	١٨	بقيادة ضابط ككله
	٩	بقيادة ضابط صغير القلمه
	٧٧	مركز كتيبة الخمس
	٧٥	مركز سرية زليتن
اللاى ٦٠ الكتيبة ٣	٨٢	مركز سرية مصراته
	٣٩	مركز سرية سرت
	١٦٩٩	المجموع

(1) وثائق تاريخ ليبيا الحديث: المرجع السابق، ص 271-272.

الملحق رقم 06: وثيقة توضح الإجراءات القانونية في حق من عارضوا القيام بالتنظيمات

الإدارية والعسكرية⁽¹⁾



(1) مجموعة مؤلفين: طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية، استنبول، 2013م، ص 358-359.

۹

لرئيس قريه اللاسيه وورد اوسه نوزخارنك حوزيب

نواصل عبره شايخ واعياننا ودر بيده مقيده محووبنك زهره نولاري نواصل عبره
 شايخ واعيان اولرنا اميرالموسيه طيفه السلام بادشاهي افسر حوزيب بو وبلده سارده سارده
 مالف دكوله سنج وبعيد سوز دلدو لو اوسه ملو لاله سعاد اوله بعير ملاو سوز حوزيب
 بويد مال دماه دوز دريك وكون قنچه زر فارسي بول ودر ايده بوزد و ايايه حه نه دوز حوزيب
 غيبه كيه نك دوز دريك وكنل اسي قنچه سه سيم قنچه فاسه ليه كورد قنچه نقيم ايله وكنل
 ايجاه ايزه مالو لو اوز دريك وكنل اسي قنچه سه سيم قنچه فاسه ليه كورد قنچه نقيم ايله وكنل
 ايلانه مدني اوله بعيرده فالورا سخي اولندي وچله زير دنا ايلاري و قنچه بول ايهي قنچه باله ودر
 دنا بچرودن شوق در سهاره عبره مسوده بولكي استوام اوز اولاره

موردنا مقيده نواصل ودر بيده مقيده محووبنك زهره نولاري نواصل عبره
 غيبه محووبنك شايخ واعيانك مقام مال اوز دريك ودر اوكو محووبنك زهره نولاري نواصل عبره
 والا طرسته
 حوزيب

تابع للملحق رقم: 06

تلخيص الملحق رقم: 06 وثيقة توضح الإجراءات القانونية في حق من عارضوا القيام
بالتنظيمات الإدارية و العسكرية⁽¹⁾

اتخاذ الإجراء القانوني في حق من عارضوا القيام بالتنظيمات الإدارية و العسكرية في ولاية طرابلس الغرب، القرار الصادر بناءً على الطلب المقدم من أهالي ترهونة و أعيان قبيلة الطوايل بأن الأشخاص الذين تحركوا للشكوى من التنظيمات المتعلقة بالأملاك و التجنيد لا يمثلونهم و أنهم معروفون من الكافة بأنهم مفسدون وذوا نية سيئة ، ويقول القرار باتخاذ الإجراء القانوني في حق المعارضين

⁽¹⁾ نفسه، ص 360.

الملحق 07: ميزانية ولاية طرابلس تبين الواردات والنفقات سنة 1892م⁽¹⁾

	٣٨	سوكته	مركز سربه
	١٨٦	زواره	مركز كتيبة
اللاى ٥٨ الكتيبة ١	٣٩	فروه	بقيادة ضابط
	٢٩	العجيلات	بقيادة ضابط
	٧٥	الزاوية	مركز سربه
١٠	٥٣	ترهونه	مركز سربه
	٥٤	ورقله	مركز سربه
اللاى ٥٨ الطابور ٤	٢٤	مسلاته	بقيادة ضابط
	٩	جنزور	بقيادة ضابط
١٢	١٥٤	بفرن	مركز كتيبة
	٤٦	مزده	مركز سربه
اللاى ٦٠ الكتيبة ١	٤٨	غريان	مركز سربه
	١٨	ككله	بقيادة ضابط
	٩	القلعه	بقيادة ضابط صغير
	٧٧	الخميس	مركز كتيبة
	٧٥	زليين	مركز سربه
اللاى ٦٠ الكتيبة ٣	٨٢	مصراه	مركز سربه
٣٩	٦٧	سرت	مركز سربه
	<u>١٦٩٩</u>		المجموع

⁽¹⁾ وثائق من تاريخ ليبيا الحديث: المرجع السابق ، ص ص 100-101.

الملحق رقم 08: جدول يوضح واردات ومصروفات بلدية طرابلس (1)

مصروفات		واردات	
مامورين	١٨٥٨٣٩	رسوم	٨٩٣٠٠٠
قرمانيين	٣٠٠٠٠	املاك	٤١٠٠٠
موظفي المستشفى	٣٢١٣٦	قصا بجاناه	٦٠٠٠
عاملي البلدية	٦١٥٠٦	رسوم اراضي	١٠٠٠
محتاجين	٤٤٣٥٢	عقود	١٠٠٠٠
توام ولقيط	٣٥٨٠٠	جزاء نقدي	١٦٠٠
مصارف مقننة وغير مقننة	٣٠٧٨٣٥	رخص الأبنية	١٥٠٠
إنشاءات وتعميرات	١٠٩٧٥٥	رسوم عربات	٨٠٠٠
		الصيدلية	٢٥٠٠٠
		بقايا	٦٤٠٠٨
المجموع	٨٠٧٣٢٣	المجموع	١٠٥١١٠٨

(1) أحمد صديقي الدجاني : المرجع السابق ، ص 213.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق الأرشيفية:

1. مركز الأرشيف العثماني بإسطنبول، (OSMANLI ARSIVI).

الوثائق المنشورة:

1. وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية (1881-1911م): مر تق: أحمد صدقي

الدجاني، تر: عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي، بيروت، 1974م.

2. سالنامه ولاية طرابلس الغرب، دفعة 11، 1302.

3. الدستور: تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مر: خليل أفندي الخوري، المطبعة السورية،

بيروت، مج 1.

4. مجموعة مؤلفين: طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية، استنبول، 2013م.

المصادر:

1. الأنصاري أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني،

طرابلس الغرب-ليبيا، دت، ج 1.

2. الحشائشي محمد بن عثمان : رحلة الحشائشي إلى ليبيا 1895م (جلاء الكرب عن

طرابلس الغرب)، تح: علي مصطفى المصري، دار لبنان، بيروت، 1965م.

3. ابن غلبون الطرابلسي أبو عبد الله محمد بن خليل : التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان

بها من الأخبار، القاهرة، 1349.

4. ناجي محمود: تاريخ طرابلس الغرب، تر: عبد السلام أدهم، محمد الأسطي، منشورات

الجامعة الليبية، دم، دت.

5. النائب أحمد بك : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، إشراف: طاهر أحمد

الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1961م، ج 2.

المراجع:

1. أحمد إبراهيم خليل : تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516-1916م).
2. بن إسماعيل عمر علي : إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795-1835م)، مكتبة الفرجاني، طرابلس - ليبيا، 1966م.
3. الأسود العربي البهلول الزروق: غريان في العهد العثمانية (1551-1911م) دراسة في الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية ، دار الكتب الوطنية، دم، دت.
4. الباروني عمر محمد : الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، دم، دت .
5. بازامة محمد مصطفى : العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا. 1965م، ج1.
6. بازامة محمد مصطفى : بنغازي عبر التاريخ، دار ليبيا، بنغازي، 1968م، ج1.
7. برنيا كوستانزيو: طرابلس 1510 إلى 1850م، تع: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية، 1985م.
8. بروشين نيكولاي إيليتش: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، تر: عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، ليبيا، 2001.
9. بروشين نيكولاي إيليتش: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، تر: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت-لبنان، 2001.
10. البلوشي علي مسعود : تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهد العثماني والقرمانلي (1551-1911م) نشأة ونمو وتطور المساجد الليبية، الجمعية الإسلامية العالمية.
11. البوري عبد المنصف حافظ : الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، دار العربية للكتاب، 1983م.

12. بيات فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007م.
13. بيتروسيان إيرينا : الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، دم، 2006م، ص: 16.
14. التليسي خليفة محمد : حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ط3، 1997.
15. جحيدر عمار : آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية 1991م.
16. الجمعي عبد المنعم إبراهيم : الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م.
17. حبيب هنري : ليبيا بين الماضي والحاضر، تر: شاكرا إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، الإسكندرية، 1981م.
18. الذويبي خليفة محمد : الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي (1881-1911م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999م.
19. رشدي راسم : طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، طرابلس - ليبيا، 1953م.
20. روسي إتوري: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط2، 1991م.
21. الزاوي الطاهر أحمد : جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دارف المحدودة، ط3، لندن، المملكة المتحدة، 1984م.
22. الزاوي الطاهر أحمد : ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970م.

23. الزاوي الطاهر أحمد: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، دار المدار الإسلامي، ط4، بيروت- لبنان، 2007م.
24. زيدان عبد الكريم : نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1989م.
25. سامح عزيز : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: عبد السلام أدهم ، دم، 1969م.
26. الشناوي عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ج1.
27. الصلابي علي محمد : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دم، 2001م.
28. عامر محمود علي ،فارس محمد خير : تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبيا)، منشورات جامعة دمشق، 1999/2000م.
29. عربي محمد الطاهر : وثائق السراي الحمراء بمدينة طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1977م.
30. أبو علجية محمد الهادي عبد الله : النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711-1835م) وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، جامعة قار يونس، بنغازي، 1997م.
31. عمورة علي الميلودي : القلاع والحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي خلال مختلف العهود، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا، 2005م.
32. عوض عبد العزيز محمد : الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) ، تق: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر.

33. فيرو شارل : الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر: محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قار يونس، ط3، بنغازي، 1994.
34. كورو فرانشكو: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تع: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984م.
35. كوندرز أحمد آق، تورك سعيد أوز : الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008م.
36. الكيب نجم الدين غالب : مدينة طرابلس عبر التاريخ، الدار العربية للكتاب، ط2، ليبيا، تونس، 1978م.
37. مجموعة من الأساتذة والباحثين: معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008م.
38. المرسي الصنصافي أحمد : الدولة العثمانية.
39. مصطفى أحمد عبد الرحيم : أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2003م.
40. بن موسى تيسير : المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني (دراسة تاريخية اجتماعية)، الدار العربية للكتاب، 1988م.
41. ميكافي رودلفو: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني، تر: طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس - ليبيا، دت .
42. النجار جميل موسى : الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، مكتبة مدبولي، 1991م.
43. الويبة كامل علي مسعود : الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842-1911م)، مر: الطاهر خلف البكاء، الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة الاشتراكية العظمى، 2005م.

44. ياغي إسماعيل أحمد : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان،

د.ت.

45. ياغي إسماعيل أحمد : العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، 1997م.

المقالات:

1. إبراهيم الأمين ميلاد الأمين، العطار سلوى إبراهيم وآخرون: الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي قبل 1912م، فيمجلة البحث العلمي في الآداب، العدد18، 2017م.

2. اسرافيل يونس محمد : القلاع والتحصينات العثمانية في مدينة درنة، في المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، العدد1، 2018م.

3. أم السعد أحمد الماني : مذهب المالكية في عهد الخلافة العثمانية في ليبيا دراسة تاريخية، في مجلة الجامعة الأسمرية، العدد02، 2019م.

4. جعفر أسماء علي محمد : الضرائب في مدينة مصراته (1835-1911م)، في مجلة البحوث الأكاديمية، العدد08، 1911م.

5. الجنابي بثينة عباس: نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، في مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 71، 2011م.

6. الحامدي محمد عطية: تأثير الضرائب العثمانية على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني، في مجلة العلوم الإنسانية و العلمية والاجتماعية، جامعة المرقب، العدد01، 2016م.

7. حسن محمد يونس: الأوضاع الإدارية و الاقتصادية و الثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835 - 1911م، في مجلة جامعة سبها ، العدد 03، 2010م.

8. حماد أحمد سالم: الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانيية والمجتمع الطرابلسي أواخر العهد القرماني، في مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد 13، ماي 2016م.
9. شطب باسم جاسم محمد : القبيلة والدولة والشيخ المرابط الأوضاع العامة في إقليم برقة منذ احتلاله من قبل القوات العثمانية في منتصف القرن 17 حتى القرن 19م، في مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 01، 2014م.
10. شكري ياسين شهاب : سالنامات ولاية طرابلس الغرب وأهميتها في دراسة التاريخ الليبي الحديث، في مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة الكوفة، العدد 03، 2016م.
11. عابدين معاذ محمد، الحموري قاسم : التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 03، أكتوبر 2016م.
12. عامر محمود : المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، في مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جانفي - جوان 2012م.
13. عبد علوان إيمان محمد: النظام القضائي والتربوي في عصر أسرة القرمانيية (1711-1835م)، في مجلة الأستاذ، العدد 226، 2018م.
14. عطية الويشي: العثمانيون بطرابلس الغرب جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/1551-1912م)، في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 140، جامعة الكويت، 2017م.
15. علو السامرائي أحمد محمود، محمد حمزة حسين الدليمي: الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1826م، في مجلة التربية والعلوم، جامعة تكريت، العدد 02، 2010م.
16. قدارة فاتح رجب: ليبيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908م) بين محاولات التحديث ومقاومة الأطماع الاستعمارية، في المجلة الجامعة، العدد 21، أوت 2019م.

17. المبروك عيسى عفاف البشير: الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني، المجالس البلدية نموذجًا، في مجلة فكر وإبداع، صدرت عن رابطة الأدب الحديث، نوفمبر 2015م.
18. مروان محمد عمر : الانكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها، في المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 08، يونيو 2017م.
19. النجار جميل موسى : السياسة التعليمية وانعكاساتها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكام العثمانية (1857-1911م)، في مجلة جامعة الملك سعود، 2002م.
20. نورس علاء موسى كاظم: الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية و الواقع، في مجلة كلية الآداب، العدد 32، جامعة بغداد، العراق، مارس 1982م .
21. هلايلي حنيفي: الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثمانية بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية، في المجلة التاريخية المغاربية، المطبعة المغاربية، العدد 134، تونس، مارس 2009م.
22. يوسف خالد: الأوضاع العامة في ولاية طرابلس الغرب تحت حكم الولاة العثمانيين البكرليكية (1551-1609م)، في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 2014، 01م.

المذكرات:

1. بوزوجة سميرة : الطريقة السنوسية (1911-1951م)، وموقفها من قضايا العصر محليا، إقليميا، دوليا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: فغور دحو، جامعة وهران، 2018م.
2. قنة محمد أبو القاسم السنوسي : واحات الجفرة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م (دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)،

- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: فيصل محمد موسى، جامعة النيلين، السودان، 2017م.
3. التزهوني محمد إبراهيم أحمد : الأوضاع العسكرية لإيالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي (1711-1835م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: صالح مصطفى، مفتاح المزيني، جامعة عمر المختار، 2002م.
4. بن فرحات آمال ، بن فرحات ياسمينه: ولاية طرابلس الغرب في عهد الوالي أحمد راسم باشا (1881-1896م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ العالم المعاصر، إشراف: قويدر عاشور، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م.
5. خليصة خلدون: القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث من (1519-1830م)، إشراف: أحمد مسعود سيد علي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019م.
6. شويطر نجاة: المؤسسات الدينية والتعليمية في طرابلس الغرب خلال القرنين 18-19هـ (1711-1911م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، إشراف: رواجية أحمد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016م.
7. مزري بسمة: الجاليات المغاربية في مدينة تمبكتو في عهد مملكتي مالي وسنغاي بين القرنين (5-10هـ/11-16م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الوسيط الإسلامي، إشراف: خالد مسعود، جامعة 8ماي 1945، قلمة، 2016/2017م.
8. النحاس حليلة، مزارى فايزة: ليبيا خلال العهد القرمانلي (1711-1835م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: نور الدين بالعربي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016م.
9. نقيرو مسعودة: جوانب من حركة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب 1835-1911م إداريا/قضائيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عاشور قويدر، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018م.

1. K Ibrahim Kilicaslan : Ottoman intervention in tripoli (1835)and the question of Ottoman imperialism in the 19th century , the degree of Master, History M.A, Thesis superviosor :Yusuf Hakan Erdem, Sabanci university.

الموسوعات:

2. Gabor Agoston and Bruce Masters : Encyclopedia of the Ottoman empire ,Facts on file , New York ,2009 .

الملتقيات:

1. الغزوي مخلوف احمد سلامية : الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها، المؤتمر الدولي الخامس: العرب والتترك عبر العصور.

المعاجم:

- 1.حلاق حسان، صباغ عباس: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت 1999م.

2. الخطيب مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

3. الزاوي الطاهر: معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ط1، طرابلس-ليبيا، 1968م.

4. صبان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

قائمة المختصرات:

مقدمة: أ

الفصل التمهيدي: التنظيمات الإدارية في طرابلس الغرب في العهد العثماني الأول

المبحث الأول: النظم الإدارية والعسكرية في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية 9

أولاً: التنظيمات الإدارية: 9

ثانياً: النظام العسكري في طرابلس الغرب 15

المبحث الثاني: النظام المالي في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية 18

المبحث الثالث: النظام القضائي في العهد العثماني الأول وعهد الأسرة القرمانلية 20

الفصل الأول: التقسيمات الإدارية والعسكرية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الأول: التنظيم الإداري في المتصرفيات والأقضية والنواحي في طرابلس الغرب 23

أولاً: طرابلس الغرب 24

ثانياً: متصرفية بنغازي 25

المبحث الثاني: نظام البلديات في طرابلس الغرب 26

أولاً: شروط المترشح لعضوية المجلس البلدي: 28

ثانياً: جهاز البلدية: 28

المبحث الثالث: النظام العسكري في طرابلس الغرب 29

أولاً: الجيش 29

ثانياً: الأسلحة 32

ثالثاً: التحصينات العسكرية (المباني الإدارية العسكرية): 33

رابعاً: البحرية 34

الفصل الثاني: النظام المالي في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني

المبحث الأول: أنواع الضرائب في طرابلس الغرب 38

39	أولاً: ضرائب يرسل دخلها للأستانة:
41	ثانياً: ضرائب يكون دخلها جزء من ميزانيتي ولاية طرابلس و مصرفية بنغازي :
44	ثالثاً: إيرادات المؤسسات الإدارية:
45	المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب في طرابلس الغرب ...
45	أولاً: عن طريق الدولة مباشرة:
45	ثانياً: عن طريق الالتزام
46	المبحث الثالث: نفقات ومصروفات ولاية طرابلس
47	أولاً: النفقات العسكرية:
47	ثانياً: الإنفاق على الإدارة والأمن الداخلي
47	ثالثاً: الإنفاق على التعليم
48	رابعاً: نفقات البلدية
	الفصل الثالث: التنظيمات القضائية في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني
50	المبحث الأول: درجات وأنواع المحاكم في طرابلس الغرب
50	أولاً: المحاكم الشرعية
51	ثانياً: المحاكم النظامية
55	المبحث الثاني: بنية وتشكيلة الجهاز القضائي في طرابلس الغرب
58	المبحث الثالث: الجرائم والعقوبات في طرابلس الغرب
63	خاتمة:
63	الملاحق
9	قائمة المصادر والمراجع
89	فهرس المحتويات
90	الملخص:

الملخص:

بعد انهيار حكم الأسرة القرمانلية، سارعت الدولة العثمانية لإعادة سلطتها المباشرة على طرابلس الغرب سنة 1835م ، وقد عرفت هذه الاخيرة جملة من التنظيمات الإدارية التي استهدفت كل الجوانب الإدارية و العسكرية و القضائية و المالية ، واقتزنت هذه التنظيمات بظهور مرسومي كالحانة الصادر سنة 1839م وخط همايون 1856م ، فإذا تحدثنا عن الجانب الإداري فقد قسمت طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م إلى متصرفيات و أقضية ونواحي ، كما أدخل العثمانيون أنماط جديدة من التنظيم الإداري كنظام البلديات الذي عرفته سنة 1871م ، أما التنظيمات العسكرية فكانت من خلال تقسيم الجيش إلى قوات نظامية و رديف و أخرى مستحفظه ، وفي سبيل استتباب الأمن استحدثت الدولة العثمانية قوات الأمن كما قام بعض الولاة بتصليح و بناء بعض القلاع و الحصون ، أما في الجانب المالي فقد سعى العثمانيون إلى فرض مجموعة من الضرائب التي فاختلفت وتنوعت منها ضريبة العشر و ضريبة العقارات و الأراضي و غيرها ، كما اعتمدت في سبيل تحصيل هذه الضرائب على طريقتين هما عن طريق الدولة أو عن طريق الالتزام ، وبخصوص التنظيم في الجانب القضائي فقد استحدث العثمانيون في طرابلس الغرب ما يعرف بالمحاكم النظامية التي لم تكن معروفة قبل عهد التنظيمات.

Summary:

After the collapse of the “carmelite family”, the ottoman empire hurried to re impose its control over tripoli ,the westin 1835 AD, the latter lenew a group of administrative organizations targeted all the sides administrative , military judicial and finacial one , these organizations were accompanied with the set of the decree of" EL KHANNA" in 1839 AD and" THE HOMAYOUN LINE" 1839AD , we speak about administrative side, tripoli the west was deride during" OTTOMANERA" into districts, introduced several new styles of administrative organization like the municipal system which appeared an 1871AD , about military orgaizations, the army was diriped into regular forces and others, in order , to establish security, the ottoman empire cerated securty forces , some governors also repaired and built castles and forts in the finicial sides the ottomans imposed a different set of taxes including tithe tax, the real estate tax to facilitate collecting taxes it adopted two methods the first through the direct state and the second way is though commitment about judicial side , the ottomans introduced what was knoun by regular courts which wam’ t knoun lefore in tripoli the west .